منظمة التحرير الفلسطينية
دائرة شؤون المفاوضات

دولة فلسطين

العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية

نقطة اللا عودة

مقدمة من الدكتور صائب عريقات
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

إجتماع المجلس المركزي
آذار ٢٠١٥

العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية

نقطة اللا عودة

المحتويات

المقدمة ٤

أولاً: الإنضمام لعدد من المواثيق الدولية بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية I.C.C. ٦
أ. المعايير التي تم إعتمادها لإنضمام دولة فلسطين للمواثيق الدولية ٦
ب. ملخص المُعاهدات والبروتوكولات والمواثيق التي تم توقيع صكوك الإنضمام لها ٦
ج. إنشاء اللجنة الوطنية العُليا لمُتابعة المحكمة الجنائية الدولية ١٠

ثانياً: المصالحة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الإنقسام ١٢
١. العدوان على قطاع غزة ١٢
٢. المفاوضات غير المباشرة في القاهرة ١٢
٣. تفاهم بين حركتي «فتح» و «حماس» ١٣

ثالثاً: عربياً وإسلامياً ١٦

رابعاً: الرباعية الدولية ١٩
١. الولايات المُتحدة الأمريكية ١٩
٢. روسيا الإتحادية ٢١
٣. الاتحاد الأوروبي سويسرا، النرويج، والفاتيكان ٢٢
٤. الأمم المتحدة ٢٤

خامساً: إسرائيل ٢٧

سادساً: التوصيات ٢٨

الملاحق ٣٢

المقدمة:

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورة أعماله السادسة والعشرين بتاريخ ٢٦-٢٧/نيسان/٢٠١٤، برئاسة الأخ سليم الزعنون (أبو الأديب). وبعد نقاشات مُعمقة بين أعضائه وبناءًعلى ما قدمه الأخ الرئيس محمود عباس (أبو مازن) رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من أسس وركائز تتعلق بعملية السلام والمصالحة الوطنية، ووجوب تحديد العلاقة مع إسرائيل، فقد حمل المجلس المركزي الفلسطيني إسرائيل (سُلطة الاحتلال) كامل المسؤولية عن تخريب الجهود الدولية والأمريكية الهادفة إلى التوصل لتسوية سياسية للصراع، كنتيجة لاستمرار التوسع الإستيطاني في القدس وجميع الأراضي الفلسطينية المُحتلة، والتنكر للإفراج عن الأسرى، والإعلان عن وقف المُفاوضات من طرف واحد. وانطلاقاً من ذلك قرر ما يلي:

١. إن أي استئناف للمُفاوضات والعملية السياسية، يتطلب التزام إسرائيل الواضح بمرجعية حدود عام ١٩٦٧ وقرارات الأمم المتحدة وبالوقف الشامل للإستيطان، بما في ذلك في القدس الشرقية، وبتنفيذ الإلتزامات والإتفاقات السابقة، وفي جعل أولوية إنجاز الإتفاق على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ، بما فيها القدس وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، مُقدمة ضرورية لأي بحث لاحق في قضايا المُفاوضات الأخرى بما فيها قضية الأمن، وصولاً إلى مُعاهدة سلام تشمل كل القضايا.

يؤكد المجلس المركزي على رفض أي إتفاق إطار يُشكل بديلاً عن المرجعيات المُعتمدة دولياً، مع التمسك بمرجعية قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وما تضمنته حول حدود ١٩٦٧ بما فيها القدس، وحقوق اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤،وعدم شرعية الإستيطان وضم القدس والإجراءات الإسرائيلية كافة التي خلقتها على الأرض.

٢. التمسك بإنهاء الإحتلال بصورة شاملة عن أراضي دولة فلسطين وعدم شرعية الإستيطان بكل مُسمياته، ورفض تبادل الأراضي.
٣. الإصرار على إطلاق سراح مُعتقلي الدفعة الرابعة والبالغ عددهم ثلاثين أسيراً من قدامى الأسرى وعودتهم إلى بيوتهم، وإستمرار العمل من أجل إطلاق سراح بقية الأسرى.
٤. ضرورة التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، من أجل رفض وإدانة الإستيطان وإجراءات تهويد القدس كافة، والإعتداءاتعلى الكنائس والمساجد وخاصة المسجد الأقصى،وإستصدار قرار يدعو الدول الأعضاء إلى فرض عقوبات ومقاطعة الشركات والمؤسسات الداعمة له.
٥. وإن المجلس المركزي الفلسطيني متمسك بكامل حقوق الدولة الفلسطينية وخاصة حقها في الإستقلال والسيادة،وانضمامها إلى جميع المُعاهدات والمواثيق الدولية وتمثيلها في كافة المؤسسات الدولية، ويُدرك أن واقع هذه الدولة الراهن هو واقع دولة تحت الإحتلال يرفض القبول بإستمرار هذا الواقع.

إن سُلطة الإحتلال المتمثلة بدولة إسرائيل والتي تواصل التنكر لكل الإتفاقات السابقة عليها أن تتحمل المسؤولية والتبعات السياسية والقانونية والعملية كافة التي ترتبت عليها إتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها الإضافية.وتقع عليها تبعات كل أشكال الإخلال والإنتهاكات لهذه الإتفاقات وللقانون الدولي والدولي الإنساني. وبناءً عليه، فإن المجلس المركزي يدعو الدول السامية المتعاقدة على إتفاقيات جنيف الأربع لإتخاذ الإجراءات الضرورية لإلزام إسرائيل (سُلطة الإحتلال) بتحمل مسؤولياتها كافة وفقا لهذه الإتفاقيات والبروتوكولات الإضافية.

٦. يؤكد المجلس المركزي رفضه المُطلق لمطلب حكومة إسرائيل الإعتراف بها كدولة يهودية.
٧. تفعيل توقيع فلسطين على وثائق جنيف، وتأكيد حق دولة فلسطين في إستكمال الإنضمام للإتفاقات والمُعاهدات والمُنظمات الدولية، وفقاً للخطة التي تم إعتمادها بهذا الخصوص.
٨. العمل مع الأطراف الدولية المعنية بالعملية السياسية من أجل إعادة بنائها على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتنسيق جهود هذه الأطراف من خلال مجلس الأمن أو من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام، بما يقود إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ووقف إستمرار تلاعب إسرائيل بالمجتمع الدولي وبكل مساعي السلام.

وبالفعل، فقد شكلت قرارات المجلس المركزي الفلسطيني نقطة الإرتكاز للإستراتيجية الفلسطينية التي بدأت مُنظمة التحرير الفلسطينية في تنفيذها، بدءاًبالإنضمام إلى المواثيق الدولية بما فيها محكمة الجنايات الدولية، وعرض مشروع قرار على مجلس الأمن بإقامة دولة فلسطين المُستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وبعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضايا الوضع النهائيكافة وعلى رأسها قضية اللاجئين والأسرى وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة وضمن سقف زمني مُحدد، والطلب من الأطراف المتعاقدة السامية لمواثيق جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ إصدار قرار بإنفاذ وتطبيق ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ على أراضي دولة فلسطين المُحتلة (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة)،وطلب الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتحقيق المُصالحة الوطنية الفلسطينية واستكمال إعتراف دول العالم التي لم تعترف بدولة فلسطين للقيام بذلك، وتعزيز وتصعيد المُقاومة الشعبية السلمية وصولاً إلى تحديد العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية.

تشمل هذه الدراسة ستة فصول:

- **الفصل الاول:** يتعلق بالإنضمام للمواثيق الدولية، وإنشاء اللجنة الوطنية العُليا المسؤولة عن المُتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية ، وإنفاذ ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ على أراضي دولة فلسطين المُحتلة، ومساعينا في الجمعية العامة ومجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان.
- **الفصل الثاني:** يُركز على المُصالحة الفلسطينية والعدوان على قطاع غزة.
- **الفصل الثالث:** يبحث المُساندة العربية والإسلامية.
- **الفصل الرابع:** يُناقش العلاقات مع اللجنة الرباعية الدولية ومواقفها من التطوراتكافة.
- **الفصل الخامس:** يتخصص في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية.
- **الفصل السادس:** طرح التوصيات.

أولاً: الإنضمام لعدد من المواثيق الدولية بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية I.C.C.

استناداً واستمراراً للمعايير التي اعتمدت عليها مُنظمة التحرير الفلسطينية في إنضمام دولة فلسطين للمواثيق الدولية. وبعد أن أصبحت دولة فلسطين طرفاً متعاقداً سامياً لمواثيق جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩، بتاريخ ٢/نيسان/٢٠١٤، وبعد أن أصبحت عضواً في ميثاق لاهاي لعام ١٩٠٧، في تاريخ ١/حزيران/٢٠١٤، إضافة إلى عضويتها في المواثيق التي وقع الرئيس محمود عباس صكوك إنضمامها لها في تاريخ ١/نيسان/٢٠١٤، نود أن نؤكد من باب التذكير بهذه المعايير أن تسلسل الإنضمام للمواثيق الدولية الـ (١٨) التي وقع عليها الرئيس محمود عباس يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٤/١٢/٣١ جاء استناداً إلى ما يلي:

أ. المعايير التي تم إعتمادها لإنضمام دولة فلسطين للمواثيق الدولية:

إن تسلسل الإنضمام للمواثيق الدولية الـ (١٨) التي وقع عليها الرئيس محمود عباس بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١، جاء وفقاً لمعايير دقيقة ومحددة نذكر منها:

١. تلك التي تُجسد الدولة وتُعزز مؤسساتها وقدراتها إقليمياً ودولياً.
٢. تلك التي توفر الحماية الدولية لأبناء شعبنا الفلسطيني تحت الإحتلال (الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة).
٣. تلك التي تُمكننا من مواجهة الأبرتهايد الإسرائيلي والمستوطنات والإملاءات، وفرض الحقائق على الأرض والحصار والإغلاق، وكذلك مواجهة الجرائم المُرتكبة من قبل المستوطنين بحماية الجيش الإسرائيلي. ووجوب المُساءلة والمُحاسبة وبما يشمل المحكمة الجنائية الدولية.
٤. تلك التي توفر الحصانة الدبلوماسية للدبلوماسيين الفلسطينيين.
٥. تلك التي تؤكد إلتزام فلسطين بالمواثيق والقوانين الدولية، والديمقراطية والحريات الخاصة والعامة وحرية المرأة والطفل، والإلتزام بالتعددية والشفافية والمحاسبة والمساءلة.
٦. تأكيد إلتزامنا بالسُلطة الواحدة وسيادة القانون.
٧. عدم الصدام مع المجتمع الدولي وتعريض مصالح شعبنا العُليا للخطر.
٨. التأكيد على أن خيارنا يتمثل بإعطاء فرصة لعملية سياسية ضمن سقف زمني مُحدد وبرعاية دولية مُلائمة للتوصل إلى تنفيذ حل الدولتين على حدود ١٩٦٧.
٩. التأكيد على أن دولة فلسطين مهد الحضارات والديانات، كانت وما زالت وسوف تكون جسراً للتعايش والتسامح بين الديانات السماوية الثلاث وشعوب الأرض كافة.

ب. ملخص المعاهدات والبروتوكولات والمواثيق التي تم توقيع صكوك الإنضمام لها:

١. ميثاق منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفين الدبلوماسيين والمعاقبة عليها

Convention on the Prevention and Punishment of Crimes against Internationally Protected Persons, including Diplomatic Agents

الأهمية: الأشخاص المحميون هم رئيس الدولة، وأى رئيس حكومة أو وزير خارجية، وعدم الإعتداء عليهم أو على مقر عملهم أو تعريض حريتهم للخطر، بالإضافة إلى الدبلوماسيين.

بالإمكان مُحاسبة الإحتلال بناءً على المادة الثالثة بتسليم من قام بالجريمة للدولة الطرف أو محاسبته.

الإلتزام: تغيير القانون بما يسمح بالمعاقبة على الجرائم ضد الشخصيات المحمية.

في حال عدم التحفظ على البنود سيكون من الواجب تسليم وإستلام المجرمين الذين يقومون بأعمال إجرامية بحق الدبلوماسيين والشخصيات المحمية دولياً.

٢. ميثاق عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المُرتكبة ضد الإنسانية
Convention on the non-applicability of statutory limitations to war crimes and crimes against humanity

الأهمية: إن جرائم الحرب والجرائم المُرتكبة ضد الإنسانية هي من أخطر الجرائم في القانون الدولي.

لا يسري أي تقادم على هذه الجرائم بصرف النظر عن وقت إرتكابها.

الإلتزامات: يجب أن يشمل القانون على نصوص توضح تفصيلاً مفهوماًللجرائم الخطيرة، والجرائم ضد الإنسانية وتصنيفها.

النص الواضح والصريح في القانون الداخلي يقضي بأن هذه الافعال المذكورة تُشكل إخلالاً بالقانون.

أن تشمل بعض من العقوبات المفروضة في الإتفاقية وإدماجها ضمن قانون العقوبات المطبق.

٣. ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المتعددة.
United Nations Convention against Transnational Organized Crime

الأهمية: تجريم الجرائم المتعددة بما فيها غسل الأموال والفساد وتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد من أجل مُصادرة أموال المجرمين، وإعادتها للمنشأ، وتسليم المجرمين وإعادتهم، وتقديم المُساعدة لفلسطين بصدد تعزيز المؤسسات الفلسطينية، القانونية والفنية، وتجهيز التقنيات الفلسطينية لمواجهة الأخطار، ومراقبة الحدود والمجال الألكتروني ومنع الجريمة الألكترونية.

فرض السيادة الفلسطينية على الحدود البرية والبحرية.

الإلتزمات: تعديل القانون الفلسطيني لتجريم هذا النوع من الجرائم وإعداد السجون والنظام لذلك.

٤. ميثاق بازل بشأن التحكم بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.
Basel Convention on the control of Trans boundary Movements of Hazardous Wastes and their Disposal

الأهمية: إيجاد آليات لمُساءلة الإحتلال على إستخدام الأرض الفلسطينية لدفن نفاياته، بالإضافة إلى المستوطنات ونفاياتها، وضرورة تعريف النفايات الخطرة وإرسالها للإحتلال، وللمجتمع الدولي، واعتبار أي نفايات يتم إدخالها بشكل غير شرعي جرماً.

الإلتزامات: إبلاغ الأمانة العامة بالنفايات التي نعتبرها خطيرة، وتعديل القانون لإضافة النفايات الخطرة

٥. ميثاق قانون البحار
United Nations Convention on the Law of the Sea

الأهمية: فرض سيادتنا على المياه الإقليمية، وإعتبار إنتهاكها عدواناً، والحق في الحصول على حقوقنا المائية والموارد السمكية، استناداً اليآلية التحكيم ضمن الاتفاقية، مع العلم أن إسرائيل ليست عضواً فيها.

الحفاظ على حقوقنا الإقتصادية في البحرين الميت والمتوسط.بالإضافة إلى عدم جواز استغلال أي طرف الجرف القاري الفلسطيني وسيادة فلسطين على حقوقها الإقتصادية للجرف.

هناك محكمة خاصة للنزاعات، وآلية مساءلة.

الإلتزامات: وضع قانون وترتيبات خاصة بشأن البحار والبحرية والمصادر المائية.

٦. ميثاق التنوع البيولوجي.

Convention on Biological Diversity.

أهميته: تكمن في عالمية هذه الإتفاقية وتأكيدها على حق الشعوب بالتحكم بمواردها وسيادتها عليها. وتأثير الإحتلال ومستوطناته ومستوطنيه وممارساتهم على التنوع البيولوجي في فلسطين. هذا بالإضافة إلى المُساعدات التقنية التي تُقدمها هذه الإتفاقية للمناطق المهددة. هناك آليه لحل النزاعات.

الإلتزامات: بحاجة لوضع خطة وطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي ضمن قوانين تُحافظ على الطبيعة وتحدد مواقع محمية. وجزء منها مُساءلة الإحتلال على ممارساته.

٧. ميثاق قانون إستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية ١٩٩٧.

Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses

الأهمية: المُشاركة المتساوية لمصادر المياه والمجاري المائية والأنهر. وهذا سيجسد القانون الدولي نحو إلزام إسرائيل بقواعد هذه الإتفاقية.

ستكون فلسطين من أوائل الدول التي تقبل هذه الإتفاقية.

٨. البروتوكول الثاني الإضافي لإتفاقية جنيف والخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة ذات طابع غير دولي

Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II)

الأهمية: حماية المدنيين أثناء الحرب. ومنع الإحتلال من احتجاز الرهائن. وحماية أفراد الطواقم الطبية. وعدم إستهدافهاالجرحى والمنكوبين في البحار. يتوجب على الإحتلال حماية الأماكن المُقدسة. والآثار. وحظر الترحيل القسري.

٩. البروتوكول الثالث لإتفاقيات جنيف الملحق الإضافي الخاص بتبني إشارة مميزة

Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Adoption of an Additional Distinctive Emblem (Protocol III)

الإلتزامات: إحترام الإشارات الخاصة بالإسعاف والدفاع المدني

١٠. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

Rome Statute of the International Criminal Court.

الأهمية: التعامل مع الجرائم التي إرتكبتها دولة الإحتلال ضد الشعب الفلسطيني. ومُساءلة الإحتلال وتقديم قادته ومستوطنيه للعدالة الدولية.

الجرائم: جريمة الإبادة الجماعية. الجرائم ضد الإنسانية. جرائم الحرب. وجريمة العدوان.

الإلتزمات: الالتزام بصلاحيات المحكمة.ومُساءلة أشخاص من فلسطين في حال تم إتهامهم بإرتكاب جرائم.

وجوب تعديل القوانين الفلسطينية.

١١. ميثاق الحقوق السياسية للمرأة

Convention on the Political rights for Women

تُلزم هذه الإتفاقية الدول الأعضاء للتأكد من أن النساء لهن حق التصويت في الإنتخابات وإعتلاء المناصب العامة أسوة بالرجال.

الأهمية: التأكيد على حقوق المرأة.

١٢. ميثاق بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها

Convention on the safety of the United Nations and Associated Personnel

تهدف هذه الإتفاقية إلى التأكد من أن الدول المُضيفة تقوم بتسيير مهام عمليات الأمم المتحدة في مناطقهم ووجوب المُحافظة على السلم الدولي. كما تُلزم الدول بإتخاذ الإجراءات المُناسبة لمنع التعديات على موظفي الأمم المتحدة والأشخاص العاملين معهم.

١٣. ميثاق نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الإعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجانب

Convention on the recognition and enforcement of foreign arbitral awards (the New York Convention)

تكمن أهمية مُعاهدة نيويورك في الإعتراف في تنفيذ أحكام المحكمين الأجانب الصادرة في الدول الأخرى.

١٤. إتفاق إمتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية

Agreement on the Privileges and Immunities of the ICC

على الدول المُوقعة علياتفاقية روما إعطاء الحصانات والمميزات إلى موظفي المحكمة لإتمام مهامهم،والتي بدونها لا يستطيعون العمل بإستقلالية وفعالية . كما تسمح هذه الإتفاقية بنقل الشهود والبينات إلى خارج البلاد.

١٥. الإعلان بموجب مُعاهدة روما

Declaration in the accordance with the Rome Statute of the ICC

١٦. مُعاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية

The Treaty On The Non-Proliferation Of Nuclear Weapons

الأهمية: تؤكد هذه الإتفاقية على أن الانتشار النووي يُهدد السلام العالمي ومستقبل البشرية، وبحكم ان إسرائيل دولة نووية وترفض الإنصياع للقانون الدولي، وخاصة في وضع منشآتها تحت المُراقبة من قبل وكالة الطاقة الذرية، فإنه بالإمكان مُساءلتها، خاصة وأننا سنتأثر في حال التسريبات والخطر النووي.

إضافة إلى أن مصلحة فلسطين تقضيبجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة السلاح النووي.

١٧. ميثاق حظر أو تقييد إستعمال أسلحة تقليدية مُعينة يمكن إعتبارها مُفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (١٩٨٠) والبروتوكولات التالية:

- الشظايا الخفية.
- الأسلحة الحارقة.
- المتفجرات من مخلفات الحرب.

Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain ConventionalWeapons which may be deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects

الأهمية: يتعيّن على الدول الأطراف والأطراف في نزاع مُسلّح أن تقوم بأعمال التطهير، أو إزالة أو تدمير مخلفات الحرب القابلة للإنفجار (المادة ٣)، وأن تُسجل المعلومات التي لها صلة بإستخدام أو ترك الذخائر المنفجرة، والإحتفاظ بتلك المعلومات ونقلها (المادة ٤).

وتكون الدول الأطراف مُلزمة أيضاً باتخاذ الإحتياطات المُمكنة كافة من أجل حماية المدنيين (المادة ٥) والبعثات والمُنظمات الإنسانية (المادة ٦). ويتعين على الدول الأطراف -التي يُسمح لها بتقديم التعاون والمُساعدة من أجل وضع العلامات والتطهير والإزالة والتدمير ومُساعدة الضحايا، ضمن أمور أخرى- أن تفعل ذلك (المادتان ٧ و ٨). وقد دخل البروتوكول الخامس حيّز النفاذ بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

بالإمكان استخدام هذه الإتفاقية لحمل إسرائيل على المُساهمة في تنظيف مخلفات تدريبات جيشها وعدم تهجير المدنيين بحجة تدريب قواتها، بالإضافة إلى حقول الألغام الـــــــــ ١٩ المنتشرة بين المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية.

عدم السماح لإسرائيل بإستخدام الأسلحة المُفرطة بالضرر مثل: الفوسفور الأبيض وغيرها من الأسلحة.

المُطالبة بمنع إستخدام القوة ضد سيادة أي دولة أو سلامتها الإقليمية، أو إستقلالها السياسي، من المحظور إستخدام أساليب ووسائل حربية يقصد منها أن تسبب للبيئة الطبيعية أضرار واسعة النطاق، كما حصل في المياه في قطاع غزة.

ترتبط هذه الإتفاقية بإتفاقية جنيف.

١٨. ميثاق بشأن الذخائر العنقودية

Convention on Cluster Munitions

إن فلسطين عضو مراقب وتحضر مؤتمر الإتفاقية كمراقب، وهناك إجماع فلسطيني عن رغبتنا في الدخول في هذه الإتفاقية، وتم تشكيل هيئة وطنية لمُتابعة قضايا الأسلحة والمتفجرات والالغام، وهي تقدم تقريراً طوعياًإلى الأمم المُتحدة.

الأهمية: تُشكل جزءاً من أدوات القانون الدولي الإنساني.

الإلتزامات: تشكيل هيئة وطنية لمُتابعة هذا الملف، وإجراء تعديلات في القانون تخص الذخائر العنقودية،

وتقديم تقرير عن الإنجازات، وتقديم مُساهمات مالية بناءً على طلب المدير العام.

في تاريخ ٢٠١٥/١/٦، أعلن السكرتير العام للأمم المُتحدة بان كي مون، بأن لدولة فلسطين الحق في الإنضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، بعد أن أصبحت مكانتها دولة غير عضو بقرار الجمعية العامة (١٩/٦٧) لعام ٢٠١٢ [١]. وأن دولة فلسطين قد أودعت إعلانها بقبول ولاية المحكمة الجنائية الدولية حسب المادة(٣/١٢) من ميثاق روما[٢].

بتاريخ ٢٠١٥/١/٧ أصدر رئيس الدول الأطراف في نظام روما الأساسي (الجمعية) بياناً أعلن فيه إنضمام دولة فلسطين إلى نظام روما الأساسي، بحيث تكون دولة فلسطين العضو رقم (١٢٣)، وأضاف البيان:

«كل مصادقة على نظام روما الأساسي تُشكل خطوة جديرة بالترحيب باتجاه تحقيق عالميته، وأدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المُتحدة إلى الإنضمام إلى نظام العدالة الدولية الدائم والمستقل، وذلك من أجل مُكافحة الإفلات من العقاب، ومنع أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، وذلك مع الإستناد إلى مبدأ التكامل مع الولاية القضائية الوطنية وفقاً لهذا النظام».

إعترضت أربع دول بشكل رسمي وخطي على إنضمام دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية وهي:(الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا وإسرائيل)، وذلك عبر رسائل بعثتها إلى السكرتير العام للأمم المُتحدة طالبته فيه برفض طلب إنضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية، على إعتبار أنها ليست دولة. ولكن السكرتير العام للأمم المُتحدة أكد من جانبه برسالة خطية وقعها ووزعها على الدول الأعضاء كافة في الأمم المُتحدة على حق دولة فلسطين في الإنضمام للمحكمة الجنائية الدولية.

ج. إنشاء اللجنة الوطنية العُليا لمتابعة المحكمة الجنائية الدولية:

قررت اللجنة التنفيذية لمُنظمة التحرير الفلسطينية في إجتماعها الذي عُقد في رام الله برئاسة الرئيس محمود عباس يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/١/٢١ تشكيل اللجنة الوطنية العليا المسؤولة عن المُتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية، برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية د. صائب عريقات.»[٣]

---

١ أنظر الملحق رقم (١) إعلان السكرتير العام للأمم المتحدة ٢٠١٥/١/٦.

٢ انظر ملحق رقم (٢)، رسالة المحكمة الجنائية الدولية للرئيس محمود عباس ٢٠١٥/١/٧.

٣ انظر الملحق رقم (٣)، مرسوم سيادة الرئيس محمود عباس بتشكيل اللجنة الوطنية العليا المسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية في تاريخ ٢٠١٥/٢/٧.

الرئيس محمود عباس أصدر مرسوماً بتشكيل اللجنة الوطنية العُليا المسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية. بتاريخ ٧ شباط ٢٠١٥، وذلك بعد مشاورات مكثفة مع كافة فصائل العمل السياسي الفلسطيني والمجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس التشريعي الفلسطيني، والمجلس الإستشاري لحركة «فتح» والجامعات ومراكز القانون والنقابات والأجهزة الأمنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات القانونية الفلسطينية في الوطن والشتات. وبالفعل بدأت اللجنة أعمالها، حيث قسمت نفسها إلى أربعة لجان:

١.

١. **اللجنة الفنية:** برئاسة وزير الخارجية الفلسطيني د. رياض المالكي وذلك لإعداد ملفات الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية وتحديداً ملف (الإستيطان) وملف العدوان الإجرامي على قطاع غزة صيف ٢٠١٤.
٢. **اللجنة الإعلامية**: برئاسة عضو اللجنة التنفيذية د. حنان عشراوي.
٣. **لجنة التواصل:** مع مؤسسات المجتمع المدني إقليمياً ودولياً برئاسة المحامي الدكتور عصام يونس.
٤. **لجنة النظام الداخلي**: برئاسة المحامي حسين شبانة نقيب المحامين.

وإضافة إلى أعضاء اللجنة الوطنية العُليا، تم تشكيل لجنة فنية مُوسعة مُشكلة من ٥٨ شخصية قانونية فلسطينية من الوطن والشتات، ولجنة مُصغرة من عدد من القانونيين والخبراء.

وتقوم اللجنة العُليا واللجان المنبثقة عنها بعقد إجتماعات يومية، وذلك لإعداد وتحضير الوثائق والملفاتالتي ستقوم دولة فلسطين بتقديمها وإحالتها للمحكمة الجنائية الدولية، ومتابعة الإتصالات مع مؤسسات المجتمع المدني إقليمياً ودولياً، كما تم إعتماد الخطة الإعلامية والنظام الداخلي للجنة.

ثانياً: المُصالحة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الإنقسام:

في جلسته الأخيرة، أكد المجلس المركزي الفلسطيني على دعمه الكامل للإتفاق الذي أنجزه وفد مُنظمة التحرير الفلسطينية مع حركة حماس بتاريخ(٢٣ نيسان ٢٠١٤)، وعلى ضرورة الإسراع في تنفيذه بما يضمن تشكيل حكومة التوافق الوطني، وصولاً إلى إجراء الإنتخابات وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ومعالجة كل ما تبع الإنقسام من سلبيات على الصعيد المجتمعي والقانوني.

وجاء في بيان المجلس المركزي تحت عنوان المصالحة الوطنية وإنهاء الإنقسام:

« يؤكد المجلس رفضه للتهديدات والحملة المحمومة التي تشنها حكومة إسرائيل ضد إتفاق المُصالحة الفلسطينية، والتي تعكس مدى تعويل إسرائيل على إستمرار الإنقسام في ضرب مشروع التحرر الفلسطيني وإجهاض قيام الدولة الفلسطينية.

ومن جهة أخرى، يُحيّي المجلس القوى الدولية كافة التي رحبت بالإتفاق وفي مقدمتها روسيا الإتحادية والصين الشعبية والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ودول البريكس وغالبية دول العالم. كما يستغرب موقف الولايات المتحدة بهذا الصدد ويدعوها إلى التوقف عن إعتماد المعايير المزدوجة وإعادة النظر في موقفها.كما يُحيّي بوجه خاص موقف الجامعة العربية والدول العربية التي سعت دوما إلى رأب الصدع وإنهاء الإنقسام، ويدعوها إلى تفعيل شبكة الأمان المالي والسياسي لدعم تطبيق إتفاق المُصالحة ومواجهة العقوبات التي تفرضها إسرائيل على شعبنا.

يتوجه المجلس بجزيل الشكر والتقدير إلى جمهورية مصر العربية التي رعت الحوار الوطني وإنجاز إتفاق المُصالحة، ويؤكد على أهمية مواصلة الدور المصري في رعاية وتطبيق هذا الإتفاق. كما يُعبر المجلس كذلك عن تقديره لجهود المملكة العربية السعودية التي دعمت منذ إتفاق مكة عملية المصالحة الوطنية، وتقديره كذلك لمساعي دولة قطر في إنجاز إعلان الدوحة».

أما على صعيد التطورات منذ صدور قرارات المجلس المركزي في إجتماعه الأخير فتشمل:

١. العدوان على قطاع غزة:

تم تشكيل حكومة التوافق الوطني برئاسة الدكتور رامي الحمد الله بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢، ولم تُعطَ هذه الحكومة فرصتها نتيجة لبدء العدوان الإسرائيلي الشامل على الشعب الفلسطيني بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٢، وذلك إستغلالاً لمقتل ثلاثة إسرائيليين. إذ شنّتحكومة نتنياهو عدواناً على كافة مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية بما فيها القدس المُحتلة التي شهدت جريمة إحراق الفتى محمد أبو خضير. وفي السابع من تموز ٢٠١٤ بدأ العدوان الهمجي الإجرامي الشامل على قطاع غزة وإستمر لأكثر من ٥٠ يوماً كان نتيجته إستشهاد وجرح ١٢ ألف مواطن فلسطيني مُعظمهم من المدنيين، وتدمير أكثر من ٦٠ ألف منزل وتشريد نصف مليون إنسان واستمرار الحصار على قطاع غزة.

٢. المفاوضات غير المباشرة في القاهرة:

طرحت جمهورية مصر العربية مُبادرة لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بناءً على طلب من الرئيس محمود عباس، وذلك في اليوم الرابع للعدوان، وحظيت هذه المُبادرة بموافقة المجلس الوزاري العربي الذي إجتمع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٤.

سعى الرئيس أبو مازن، ومُنذُ اليوم الأول لبدء العدوان الإسرائيلي، لتحقيق تهدئة فورية هدفها حقن دماء الشعب الفلسطيني، وعدم إتاحة الفرصة للحكومة الإسرائيلية لإستمرار العدوان وارتكاب جرائمها بحق أبناء شعبنا في الضفة والقدس المحتلة وقطاع غزة.

توجه الرئيس أبو مازن إلى القاهرة يوم ١٦/تموز، حيث التقى سيادة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم ١٧/تموز. وعقد لقاءات متعددة مع الدكتور نبيل العربي أمين عام الجامعة العربية، ونائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الأخ موسى أبو مرزوق، ونائب الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي زياد النخالة. كما التقى الرئيس في القاهرة وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس يوم ٧/١٨.

من القاهرة توجه الرئيس أبو مازن إلى إسطنبول، حيث التقى الرئيس التركي السابق عبد الله غول ورئيس الوزراءآنذاك رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية في حينها أحمد داود أوغلو بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٨.

ومنها توجه إلى البحرين حيث التقى جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة يوم ٧/١٩. ومن هناك إلى الدوحة حيث التقى سمو الأمير تميم بن حمد آل ثاني، وعقد اجتماعاً موسعاً مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل يومي ٢٠+ ٢١/تموز/٢٠١٤.
وفي رام الله، التقى الرئيس مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ووزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند كل على حدا يوم ٢٠١٤/٧/٢٣.
وبعدها توجه الرئيس أبو مازن إلى عمان يوم ٧/٢٤، حيث التقى جلالة الملك عبد الله الثاني.

وقد تواصلت الجهود لتحقيق التهدئة، وعُقدت لقاءات متعددة في القاهرة وباريس وبحضور أمريكي - عربي - تركي - أوروبي، وذلك لتحقيق التهدئة، ولكن كل هذه الجهود وغيرها قوبلت بالرفض الإسرائيلي.

في ٣/آب/٢٠١٤، بدأت المفاوضات غير المباشرة في القاهرة برعاية الأشقاء في مصر، وبحضور وفدين فلسطيني وإسرائيلي، حيث ترأس الأخ عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" الوفد الفلسطيني، وتمكن الأشقاء في مصر من التوصل إلى اتفاق تهدئة يوم ٢٠١٤/٨/٢٦ تضمن:

"حفاظاً على أرواح الأبرياء وحقناً للدماء وإستناداً إلى المُبادرة المصرية وتفاهمات القاهرة ٢٠١٢، تدعو مصر الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى وقف إطلاق النار الشامل والمُتبادل بالتزامن مع فتح المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل، بما يُحقق سرعة إدخال المُساعدات الإنسانية والإغاثية ومستلزمات إعادة الإعمار والصيد البحري انطلاقاً من ٦ ميل بحري، وإستمرار المُفاوضات غير المباشرة بين الطرفين بشأن الموضوعات الأخرى خلال شهر من بدء تثبيت وقف إطلاق النار، والذي تحدد له ساعه ... (بتوقيت القاهرة) يوم ٢٠١٤/٨/٢٦.

٣. تفاهم بين حركتي "فتح" و "حماس":

تم التوصل إلى إتفاق بين حركتي «فتح» «وحماس» بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٥ ، نصّ على:

تفاهم حركة "فتح" وحركة "حماس"
القاهرة، ٢٠١٤/٩/٢٥

١. الحكومة:
تمكين حكومة التوافق الوطني ووزرائها كل في مجال إختصاصه وحسب الصلاحيات والمهام الموكلة له في وثيقة الوفاق الوطني الموقعة بتاريخ ٢٠١١/٥/٤، حسب النظام الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية والإلتزام بتذليل العقبات التي تعترض عملها وصولاًإلى دمج الموظفين في كافة الوزارات، وتمكين كافة المؤسسات والهيئات والمحافظات من القيام بمهامها المنصوص عليها في النظام الأساسي الفلسطيني .

وتؤكد حركتا فتح وحماس على ضرورة إسراع حكومة التوافق الوطني بتنفيذ ما ورد بشأن مُمارسة واجباتها الأمنية على مناطق السلطة الوطنية، وفق القوانين والأنظمة المعمول بها حسب ما ورد في إتفاق المُصالحة بتاريخ ٢٠١١/٥/٤ بهذا الشأن .

أكد الطرفان دعمهما الكامل للحكومة في سعيها لإنهاء الحصار وإعادة العمل في كافة المعابر مع الجانب الإسرائيلي في قطاع غزة، وعودة الموظفين العاملين في المعابر للقيام بمهامهم تسهيلاً لحركة المواطنين وتجارتهم وإدخال المواد المطلوبة لإعادة إعمار غزة.

٢. إنهاء الحصار والإعمار:
إن رفع الحصار وإعادة إعمار قطاع غزة تشكل أولوية قصوى لشعبنا وقواه السياسية، وتحقيقا لذلك نؤكد التزامنا بتثبيت وقف إطلاق النار وفقاً لما تم الإتفاق عليه في المفاوضات غير المباشرة بالرعاية المصرية بين الجانبين.

ونُطالب المجتمع الدولي بعقد مؤتمر المانحين في الموعد المتفق عليه لإعادة إعمار غزة في ١٢ أكتوبر (تشرين الأول) القادم.

ونُطالب من كافة المؤسسات والجهات المعنية وخاصة الحكومة الفلسطينية بسرعة إنجاز المخططات المطلوبة لإعادة إعمار قطاع غزة، مع إعطاء أولوية في التنفيذ لترميم المنازل والمدارس والمستشفيات ذات البعد الإغاثي والإنساني لإسكان وإيواء المشردين والنازحين.

ونؤكد استعدادنا الكامل للتعاون مع الأمم المتحدة ومؤسساتها المُكلفة بالتنفيذ، مع التأكيد على دور الحكومة الفلسطينية بإعتبارها الجهة المسؤولة عن الإشراف والمتابعة على إعادة الإعمار.

ونؤكد أن إعادة الإعمار يتطلب أيضاً فتح كافة المعابر مع قطاع غزة وتسهيل إدخال مواد الإعمار .

٣. المجلس التشريعي:

يدعو الطرفان إلى تنفيذ ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني بخصوص المجلس التشريعي وفق الإتفاقيات التي شكلت على أساسها حكومة التوافق الوطني، وفي هذا الإطار ندعو الكتل البرلمانية إلى إجراء المشاورات الضرورية التي تمهد لعقد إجتماع المجلس التشريعي، وعلى ضوء نتائج المشاورات ندعو السيد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إصدار المرسوم الخاص بدعوة المجلس التشريعي للإنعقاد والبدء بممارسة مهامه المنصوص عليها في النظام الأساسي.

٤. الموظفون:

تمكين اللجنة القانونية والإدارية المُشكلة من حكومة التوافق الوطني من إنجاز المُهمة المُكلفة بها حسب ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني ٢٠١١، وتذليل كافة العقبات التي تعترض عملها، مع التأكيد على إنصاف جميع الموظفين المعينين قبل وبعد ١٤/ ٦ /٢٠٠٧ وفق الأنظمة والقوانين التي تنظم عملهم، وحسب التوصيات التي ستتوصل لها اللجنة الإدارية والقانونية.

وتطلب الحركتان من حكومة التوافق الوطني تأمين كافة الاحتياجات المالية المطلوبة لحل مُشكلة رواتبهم حسب توصيات اللجنة القانونية والإدارية، كما تُطالب الحركتان حكومة التوافق الوطني صرف مكافأة مالية للموظفين في قطاع غزة لحين انتهاء اللجنة القانونية والإدارية من عملها.

٥. التحرك السياسي:

مع التأكيد على الإلتزام بوثيقة الوفاق الوطني عام ٢٠٠٦ بكل بنودها، وعلى هذا الأساس ندعم التحرك والجهود السياسية الفلسطينية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة، والواردة في وثيقة الوفاق الوطني والممثلة في تحرير أرضه، وإزالة المستوطنات وإجلاء المستوطنين وإزالة جدار الفصل والضم العنصري، وإنجاز حقه في الحرية والعودة والإستقلال وتقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين .

وتؤكد الحركتان على مُتابعة هذه الجهود السياسية والتحركات من قبل مُنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وبشكل خاص لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير (الإطار القيادي المؤقت).

٦. لجنة الحُريات العامة:

دعوة لجنة الحُريات العامة لإستئناف أعمالها في الضفة وغزة والطلب من الحكومة تسهيل مهامها على أن تقوم اللجنة بمهامها بأسرع وقت ممكن.

٧. لجنة المصالحة المجتمعية:

دعوة لجنة المُصالحة المجتمعية لإستئناف أعمالها والطلب من الحكومة دعم عملها وتوفير متطلبات نجاحها.

٨. الانتخابات:

التأكيد على سرعة تهيئة الأجواء لإجراء الإنتخابات وفق ما ورد في الإتفاقيات والتفاهمات والتي كان آخرها إعلان الشاطئ ٢٠١٤/٤/٢٣.

٩. لجنة المتابعة:

إتفقت الحركتان على تشكيل لجنة مشتركة بينهما لمتابعة تنفيذ هذه التفاهمات والإتفاقيات السابقة والعمل المشترك لتذليل العقبات التي تواجهه الحكومة في عملها.

وفي الختام تُعبر الحركتان «فتح»»وحماس» عن شكرهما وتقديرهما لمصر الشقيقة على إستضافتها هذه الإجتماعات في القاهرة، والتي تؤكد حرص مصر على دعم القضية الفلسطينية وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية ومتابعة جهود المصالحة بكافة جوانبها، وتأمين الدعم المادي والسياسي والمعنوي المطلوب لهذا الغرض وفقا لقرارات جامعة الدول العربية.

يتم التحضير حالياً لإرسال وفد من مُنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الأخ عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» إلى قطاع غزة، وذلك سعياً وراء الإسراع في تحقيق إنهاء الإنقسام وإعادة إعمار قطاع غزة، وتمكين حكومة التوافق الوطني من تنفيذ برنامجها، وبما يشمل إعادة إعمار قطاع غزة ووصولاً إلى إجراء الإنتخابات.

ثالثاً: عربياً وإسلامياً:

في هذه الفترة عقدت جامعة الدول العربية ومُنظمة التعاون الإسلامي العديد من اللقاءات، شملت التالي:

١. مؤتمر وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، جدة، ١٨/حزيران/٢٠١٤، بمشاركة الرئيس محمود عباس.
٢. إجتماع المجلس الوزاري العربي، القاهرة، ١٤/تموز/٢٠١٤، بمشاركة وزير الخارجية الدكتور رياض المالكي.
٣. إجتماع الجامعة العربية على مستوى المندوبين برئاسة الدكتور نبيل العربي، بمشاركة د. صائب عريقات.
٤. إجتماع المجلس الوزاري العربي، القاهرة، ٧/أيلول/٢٠١٤، بمشاركة الرئيس محمود عباس.
٥. إجتماع لجنة مُبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري، نيويورك، ٢٣/أيلول/٢٠١٤، بمشاركة الرئيس محمود عباس.
٦. المؤتمر الدولي لإعادة إعمار قطاع غزة، القاهرة، ١٢/أوكتوبر/٢٠١٤، بمشاركة الرئيس محمود عباس.
٧. إجتماع لجنة مُبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري، القاهرة، ١٢/أكتوبر/٢٠١٤، بمشاركة الرئيس محمود عباس.
٨. إجتماع المجلس الوزاري العربي، القاهرة، ٢٩/نوفمبر/٢٠١٤، بمشاركة الرئيس محمود عباس.
٩. إجتماع لجنة مبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري، القاهرة، ٢٠١٤/١١/٢٩، بمشاركة الرئيس محمود عباس.
١٠. إجتماع المجلس الوزاري العربي، القاهرة، ١٥/يناير/٢٠١٥، بمشاركة الرئيس محمود عباس.
١١. إجتماع لجنة مُبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري، القاهرة، ١٥/يناير/٢٠١٥، بمشاركة الرئيس محمود عباس.

في كل هذه الإجتماعات أُتخذت القرارات بالإجماع بالتأكيد على مركزية القضية الفلسطينية عربياً وإسلامياً، وركزت على وجوب إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، وطرح مشروع قرار على مجلس الأمن للتأكيد على هذا الهدف مع سقف زمني لتحقيقه، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.هذا إضافة إلى إرسال وفد وزاري برئاسة الكويت رئيس القمة وعضوية دولة فلسطين ممثلة بوزير خارجيتها د. رياض المالكي، والأمين العام للجامعة العربية د. نبيل العربي، إلى سويسراالدولة الحاضنة لمواثيق جنيف، وذلك للعمل على إصدار قرار بتنفيذ ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ على أراضي دولة فلسطين المحتلة (الضفة الغربية، القدس الشرقية، وقطاع غزة).

ونورد هنا قرارات إجتماع المجلس الوزاري العربي بتاريخ ١٥/يناير/٢٠١٥ والتي شملت:

التحرك العربي لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي لأراضى دولة فلسطين

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة المُنعقد بتاريخ ٢٠١٥/١/١٥ بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى قراراته وآخرها القرار رقم ٧٧٤٩ د.ع (١٤٢) بتاريخ ٢٠١٤/٩/٧، والبيان رقم ١٨٧ بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢،
  - وعلى القرار رقم ٦٨٥٠ بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٩،
- واستناداً إلى قرارات القمة وآخرها قرارات قمة الكويت رقم ٥٩٤ ورقم ٥٩٥ ورقم ٥٩٦ د.ع (٢٥) بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٦،
- وبناءاً على التوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة الوزارية لمُبادرة السلام العربية برئاسة دولة الكويت رئيس القمة الحالية المُنعقدة بمقر الأمانة العامة بتاريخ ٢٠١٥/١/١٥،
- وبعد إستماعه للعرض المُقدم من فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، حول بدء تنفيذ إستراتيجية التحرك الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضى دولة فلسطين، والتي إشتملت التوجه إلى مجلس الأمن وتوقيع صكوك الإنضمام لعدد من المواثيق الدولية، وعلى رأسها الإنضمام إلى محكمة الجنايات الدولية والهادفة لوقف الإعتداءات المتواصلة على المسجد الأقصى المُبارك، وعمليات الإستيطان الإسرائيلي المستمرة، وسياسة العقاب الجماعي وهدم المنازل، وإستخدام سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض والإملاءات بدلاً من السلام، والإصرار على تحويل الصراع إلى صراع ديني من خلال إقرار الحكومة الإسرائيلية لمشروع القرار العُنصري للدولة اليهودية، وتأكيد الدعم العربي للموقف الفلسطيني بإعادة طرح مشروع قرار أمام مجلس الأمن لتحديد سقف زمني لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي وتحقيق إستقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧، تثبيتاً لحل الدولتين،
- وإذ يُحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن الأزمات العميقة التي تواجه عملية السلام جراء وقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية نتيجة التعنت الإسرائيلي، بالإصرار على مواصلة وتكثيف الإستيطان وتهويد القدس وإستمرار عدوانها على

المسجد الأقصى المبارك، وعدم تنفيذ الإحتلال الإلتزام بإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين في سجون الإحتلال الإسرائيلي، والتي أخلت جميعها بالمرجعيات العربية والدولية لتحقيق السلام وإنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

يُقـرر

١. تكليف رئاسة القمة ولجنة مُبادرة السلام العربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، رئاسة الدورة الحالية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، والمملكة الأردنية الهاشمية، العضو العربي في مجلس الأمن، وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية ودولة فلسطين، والأمين العام لجامعة الدول العربية لإجراء ما يلزم من إتصالات ومشاورات لحشد الدعم الدولي لإعادة طرح مشروع قرار عربي جديد خاص بإنهاء الإحتلال، وإنجاز التسوية النهائية أمام مجلس الأمن، وإستمرار التشاور بهذا الشأن مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن والمجموعات الإقليمية والدولية.

٢. يؤكد المجلس تمسكه بمُبادرة السلام العربية التي طرحها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، والتي أقرتها القمة العربية في بيروت ٢٠٠٢، حيث لا زالت تُشكل الحل الأمثل لتحقيق السلام وإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، والطلب من اللجنة الوزارية العربية مواصلة جهودها لحشد التأييد والدعم لهذه المُبادرة على المستويات الإقليمية والدولية وطبقاً لما ورد فيها من التزامات.

٣. تأييد المساعي التي قامت بها دولة فلسطين للإنضمام إلى المؤسسات والمواثيق والمُعاهدات والبروتوكولات الدولية، بما فيها الإنضمام لمحكمة الجنايات الدولية، وتوفير ما يلزم من مُساعدات وإستشارات قانونية في هذا المجال.

٤. إستمرار العمل العربي المُشترك لضمان الإعتراف الدولي بدولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود ١٩٦٧ ، خاصة من قبل الدول التي لم تعترف بها بعد. وفي هذا الصدد يُثمن المجلس قرار مملكة السويد الإعتراف بدولة فلسطين، وتوصيات البرلمان البريطاني والإيرلندي والإسباني والفرنسي بهذا الخصوص، والتحرك البرلماني الإيطالي في هذا الشأن.

٥. الرفض المطلق والقاطع للإعتراف "بإسرائيل" "كدولة يهودية" ورفض جميع الضغوطات التي تُمارس على القيادة الفلسطينية بهذا الشأن وإدانة كافة الإجراءات الإسرائيلية لتكريس ما يُسمى بيهودية الدولة والتحذير من خطورة هذا التوجه العنصري وعواقبه الخطيرة على الشعب الفلسطيني والمنطقة.

٦. رفض وإدانة جميع محاولات (سلطات الإحتلال الإسرائيلي) التقسيم المكاني والزماني للمسجد الأقصى المُبارك وفرض السيطرة الإسرائيلية عليه وإدانة الإعتداءات المُتكررة كافة، من المتطرفين الإسرائيليين على حُرمة المسجد الأقصى المُبارك.

٧. تجديد شكر المجلس وتقديره ومساندته للجهود المُكثفة التي يقوم بها جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة الأردنية الهاشمية في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية للمُقدسات في القدس الشريف التي يتولاها جلالته لوقف هذه الإنتهاكات الجسيمة والإعتداءات الإسرائيلية المُتكررة، والإشادة بجهود جلالته التي أدت إلى حمل (سُلطات الإحتلال الإسرائيلي) على عدم منع المُصلين من مختلف الأعمار من أداء صلاة الجمعة في الحرم القدسي الشريف بما فيه المسجد الأقصى المُبارك منذ ما يزيد عن شهرين بعد أن كانت ولسنوات تفرض سقفاً عمرياً. وتجديد رفض المجلس كل محاولات إسرائيل المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية.

٨. الترحيب بالقرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي لليونسكو بدورتها ١٩٥ المنعقد في باريس بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٨ والتي تقدمت بها كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين وبدعم عربي وإسلامي بمُتابعة ومراقبة (سُلطات الإحتلال الإسرائيلي) ورصد الإنتهاكات اليومية في القدس الشرقية، ويؤكد المجلس على أهمية إرسال بعثة مُراقبة من خلال اليونسكو إلى القدس للإطلاع على إنتهاكات الإحتلال.

٩. دعم الجهود التي تقودها المملكة المغربية من خلال لجنة القدس التي يرأسها عاهلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وكذلك في ترؤسها لفريق الإتصال الوزاري الإسلامي المُنبثق عن مُنظمة التعاون الإسلامي المعني بالتحرك لفائدة القدس الشريف وفلسطين، وإستعداد الجامعة العربية للتنسيق معها لتحقيق الأهداف المرجوة بهذا الشأن.

١٠. إدانة النشاطات الإستيطانية الإسرائيلية بأشكالها كافة وخاصة بمدينة القدس الشرقية المُحتلة بما في ذلك مُحاولات تهويد المدينة وطمس هويتها التاريخية والحضارية والإنسانية والثقافية وتغيير هويتها، ما يُشكل جريمة حرب يُعاقب عليها القانون الدولي.

١١. إدانة مُمارسات (سُلطات الإحتلال الإسرائيلي) ضد الأسرى الفلسطينيين في سجونهم من سياسة العزل والتعذيب وحرمانهم من جميع حقوقهم الإنسانية التي تكفلها المواثيق الدولية، وعدمإلتزامإسرائيل بإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى القدامى.

١٢. مواصلة التحرك العربي في جميع عواصم الدول لدعم قرار الأطراف السامية المُتعاقدة لإنفاذ وإحترام أحكام مواثيق جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ في الأراضي الفلسطينية المُحتلة بما فيها القدس، وذلك لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني والصادرة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٨.

١٣. التعبير عن التقدير العميق للجُهد الذي بذله الوفد الوزاري العربي والأمين العام لجامعة الدول العربية في فرنسا وبريطانيا وفي اللقاء مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في شهر كانون الأول ٢٠١٤.

١٤. دعم حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني تحت قيادة الرئيس محمود عباس وتوجيه الشكر لجمهورية مصر العربية على جهودها في عقد مؤتمر المانحين لإعادة إعمار قطاع غزة ودعوة الدول التي قدمت الإلتزامات بهذا الخصوص في تنفيذ تعهداتها بشكل فوري من خلال حُكومة الوفاق الوطني.
١٥. رفض وإدانة ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من إجراءات لتقويض حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني بما في ذلك وقف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية التي تُجبيها والذي إتُخذ بعد توقيع دولة فلسطين صكوك الإنضمام لمحكمة الجنايات الدولية.
١٦. التأكيد مُجدداً على ضرورة توفير شبكة أمان مالية بقيمة ١٠٠ مليون دولار شهرياً لحُكومة الوفاق الوطني وذلك لتمكينها من تعزيز صمود أبناء الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحُتلة في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية كافة. وفي هذا الإطار يوجه الشكر للدول التي أوفت بإلتزاماتها في شبكة الأمان ومُطالبة باقي الدول بسرعة الإيفاء بالتزاماتها.

وكما هو مُلاحظ ، فإن الدول العربية ودون أستثناء، دعمت الإستراتيجية الفلسطينية، وعلى رأسها الإنضمام للمواثيق الدولية وبما في ذلك ميثاق روما والتوجه إلى مجلس الأمن وطلب الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإنفاذ ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ على أراضي دولة فلسطين المحتلة.

رابعاً: الرباعية الدولية:

عقدت اللجنة الرباعية الدولية على المستوى الوزاري اجتماعاً لها على هامش مؤتمر «ميونيخ» للأمن يوم ٨/شباط/٢٠١٥، وذلك بُمشاركة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، ووزير خارجية روسيا سيرجي لافروف، والمُمثلة السامية للشؤون الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي فيدريكا موغيرني، ونائب السكرتير العام للأمم المتحدة يان اليسون، حيث صدر عن الإجتماع بياناً فارغ المضمون أعاد تأكيد بعض العموميات المُتمثلة بوجوب التوصل إلى تسوية على أساس قراري مجلس الأمن «٢٤٢» و «٣٣٨» ومبادئ مؤتمر مدريد (مبدأ الأرض مُقابل السلام) وتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني بإقامة دولتهم وضمان الأمن للإسرائيليين، على أساس مبدأ الدولتين.

وأكد بيان الرباعية الدولية على أهمية مُبادرة السلام العربية والدور الرئيسي للشركاء العرب، كما وطالب البيان من الجانبين الإمتناع عن الخطوات الأحادية التي تُجحف بقضايا الوضع النهائي.

وأعرب البيان عن القلق تجاه الأوضاع في قطاع غزة وحث الدول المانحه على دفع ما التزمت به للبدء في عملية إعادة إعمار قطاع غزة.

غاب عن البيان ما ورد في البيانات السابقة لرفض إستمرار الإستيطان الإسرائيلي وإعتباره غير شرعي وعقبة في طريق السلام، لم يُشر البيان كما كانت عليه العادة إلى دولتين على حدود ١٩٦٧، ولم يُحمّل إسرائيل مسؤولية إنهيار المفاوضات وعملية السلام، نتيجة لإستمرار الإستيطان والتنكر للإتفاقات.

وساوى البيان بين النشاطات الإستيطانية والإملاءات الإسرائيلية وجرائم الحرب التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية بحق أبناء الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المُحتلة، مع سعي دولة فلسطين للإنضمام للمُعاهدات والمواثيق والإتفاقات الدولية إستناداً للقانون الدولي والشرعية الدولية.

كان هذا البيان أضعف ما صدر عن اللجنة الرباعية الدولية منذ تأسيسها.

كانت عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية هي الظاهر في هذا الإجتماع ولكن محور المضمون الحقيقي للقاء بين أمريكا، وروسيا، وأوروبا هو الصراع في أوكرانيا، والمُحادثات مع إيران، وزيادة الفعل الإيراني في العراق وسوريا ولبنان واليمن، والمُحادثات الأمريكية الإيرانية حول منع إيران من إمتلاك سلاح نووي، إضافة إلى الحرب التي تقودها أمريكا ضد الإرهاب والتطرف في المنطقة والمُتمثل بالحرب على ما يُسمى «داعش».

ارتكز حديثكيري وموغيرني-خلال وبعد إجتماع اللجنة الرباعية-على وجوب تكثيف الإتصالات مع الدول العربية لإطلاق عملية السلام، مما أوحى بأن هُناك موقف للدول العربية وآخر لمُنظمة التحرير الفلسطينية، خاصة بعد أن وقع الرئيس محمود عباس صكوك الإنضمام للمحكمة الجنائية الدولية. تلك الخطوة التي تعمل الإدارة الأميريكية وبكل جهدٍ مُمكن لتعطيلها أو الحصول من القيادة الفلسطينية على تعهد بالتأجيل أو عدم الإستمرار في التحضير لإحالة ملف الإستيطان وملف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤ للمحكمة الجنائية الدولية.

أما على صعيد الإتصالات واللقاءات الفلسطينية مع أعضاء الرباعية الدولية كلٍ على حدة ومنذ الإجتماع الأخير للمجلس المركزي نلخصها بما يلي:-

١. الولايات المتحدة الأمريكية:

إستمرت اللقاءات الفلسطينية الأمريكية خلال الفترة من ٢٧ نيسان ٢٠١٤ إلى الآن وشملت:-

أ. الرئيس محمود عباس يلتقي مُستشارة الأمن القومي الأمريكي سوزان رايس، رام الله، ٢٠١٤/٥/٨.
ب. الرئيس محمود عباس يلتقي وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، لندن، ٢٠١٤/٥/١٤.
ت. الرئيس محمود عباس يلتقي مُساعد مُستشارة مجلس الأمن القومي الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط فيليب جوردن، رام الله، ٢٠١٤/٧/٩.

ث. الدكتور صائب عريقات والوزير ماجد فرج يلتقيان مُساعد مسُتشارة مجلس الأمن القومي الأمريكي فيليب جوردن. أريحا. ٢٠١٤/٧/٩.
ج. الرئيس محمود عباس يلتقي وزير الخارجية الأمريكي جون كيري. رام الله. ٢٠١٤/٧/٢٣.
ح. الدكتور صائب عريقات يلتقي القائم بأعمال المبعوث الأمريكي لعملية السلام فرانك لونتسين. القاهرة . ٢٠١٤/٨/١١، وبحضور السفير الفلسطيني جمال الشوبكي.
خ. الوزير ماجد فرج يلتقي الجنرال آلن. رام الله. ٢٠١٤/٨/٢٥.
د. الدكتور صائب عريقات والوزير ماجد فرج والسفير معن عريقات يلتقون وزير الخارجية الأمريكي جون كيري. واشنطن. ٢٠١٤/٩/٣.
ذ. الرئيس محمود عباس يلتقي الرئيس الأمريكي باراك أوباما. نيويورك. ٢٠١٤/٩/٢٣.
ر. الرئيس محمود عباس يلتقي وزير الخارجية الأمريكي جون كيري. نيويوك. ٢٠١٤/٩/٢٣.
ز. الدكتور صائب عريقات يلتقي القائم بأعمال المبعوث الأمريكي لعملية السلام فرانك لونستين. نيويورك ٢٠١٤/٩/٢٤.
س. الرئيس محمود عباس يلتقي وزير الخارجية الأمريكي جون كيري. القاهرة. ٢٠١٤/١٠/١٢.
ش. الدكتور صائب عريقات والوزير ماجد فرج والسفير معن عريقات يلتقون وزير الخارجية الأمريكي جون كيري. واشنطن. ٢٠١٤/١١/٣.
ص. الرئيس محمود عباس يلتقي وزير الخارجية الأمريكي جون كيري. عمان ٢٠١٤/١١/١٣.
ض. الرئيس محمود عباس يلتقي عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحزب الديمقراطي السيناتور اليزابيث وارن. رام الله. ٢٠١٤/١١/٢٣.
ط. الدكتور صائب عريقات والسفير مانويل حساسيان يلتقيان وزير الخارجية الأمريكي جون كيري. لندن. ٢٠١٤/١٢/١٦.
ظ. الدكتور صائب عريقات يلتقي القائم بأعمال المبعوث الأمريكي لعملية السلام فرانك لونستين. رام الله ٢٠١٥/١/٢٨.
ع. الدكتور صائب عريقات يلتقي عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحزب الجمهوري. السيناتور ديفيد برادو. رام الله. ٢٠١٥/٢/١٥.
غ. الدكتور صائب عريقات يلتقي مُساعد مُستشارة الأمن القومي الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط فيليب جوردن. رام الله. ٢٠١٥/٢/١٧.
ف. الرئيس محمود عباس يلتقي مُساعد مُستشارة مجلس الأمن القومي الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط فيليب جوردن. رام الله. ٢٠١٥/٢/١٨.

في هذه الفترة إنهارت مفاوضات ال ٩ أشهر التي رعتها الإدارة الأمريكية ممثلة بوزير الخارجية جون كيري، وذلك نتيجة لإصرار الحكومة الإسرائيلية على إستمرار النشاطات الإستيطانية وعدم الإفراج عن الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل اتفاق أوسلو، ورفض ترسيم الحدود على أساس خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وتم التوقيع على المُصالحة الفلسطينية التي عارضتها الإدارة الأمريكية ثم أعلنت عن قرارها التعامل مع حكومة التوافق الوطني.

كما شهدت هذه الفترة العدوان الإسرائيلي على أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية المُحتلة وقطاع غزة، حيث لم تنقطع الإتصالات الأمريكية الفلسطينية، إذ أن الرئيس محمود عباس حاول مُنذُ بداية العدوان التوصل إلى إتفاق برعاية مصرية ودولية لوقف العدوان وحقن الدماء.

في تاريخ ٢٠١٤/٨/٢٦، نجحت جهود الرئيس محمود عباس في وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وفي نفس اليوم عقدت القيادة الفلسطينية إجتماعاً طارئاً حددت فيه الإستراتيجية الفلسطينية لليوم التالي (Day after).

ثبتت هذه الإستراتيجية وجوب قيام مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار يُحدد فيه سقفاً زمنياً لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي وإستئناف المُفاوضات على أساس ترسيم حدود الدولتين على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعدم السماح بإستمرار الأوضاع على ما هي عليه.

وأكدت الإستراتيجية التي تم الإبلاغ عنها رسمياً للإدارة الأمريكية أثناء لقاء د. عريقات والوزير فرج مع الوزير كيري في واشنطن يوم ٢٠١٤/٩/٣، أنه في حال إحباط الجُهد الفلسطيني في مجلس الأمن، فإن دولة فلسطين ستقوم بتوقيع صكوك الإنضمام للمواثيق والمعاهدات الدولية بما فيها محكمة الجنايات الدولية.

أعاد الرئيس محمود عباس طرح هذه الإستراتيجية على الإدارة الأمريكية مُمثلة بالرئيس أوباما والوزير كيري في أكثر من مناسبة، كان آخرها إبفاد د. عريقات لإبلاغ الوزير كيري رسمياً بنية مُنظمة التحرير الفلسطينية طرح مشروع القرار على مجلس الأمن للتصويت قبل نهاية عام ٢٠١٤، وفي حالة فشل مشروع القرار فإن الرئيس محمود عباس سيقوم بتوقيع صكوك الإنضمام في اليوم التالي. وهذا ما تم فعلاً، حيث أحبطت الإدارة الأمريكية مشروع القرار في مجلس الأمن، وقام الرئيس محمود عباس بتوقيع صكوك الإنضمام للمواثيق الدولية بما فيها الإنضمام لمحكمة الجنايات الدولية في اليوم التالي.

ونستطيع تلخيص المواقف الأمريكية بما يلي:

أ. رفضت الإدارة الأمريكية بشكل مطلق إنضمام فلسطين لعضوية المؤسسات والمواثيق والبروتوكولات الدولية، كما وهددت الإدارة الأمريكية بإستخدام (الفيتو) إذا ما طرحت المجموعة العربية أي مشروع قرار يُحدد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين المُستقلة بعاصمتها القدس الشرقية، وبالفعل قامت الإدارة الأمريكية بإفشال (مشروع القرار الذي عرضته المجموعة العربية على مجلس الأمن للتصويت عليه يوم ٢٠١٤/١٢/٣٠).

ب. قبلت الإدارة الأمريكية التعامل مع حكومة الوفاق الوطني برئاسة الدكتور رامي الحمد الله والتي أقسمت اليمين أمام الرئيس محمود عباس يوم ٢٠١٤/٦/٢.

ت. هذا القبول الأمريكي يجب أن لا يفهم على أنه موافقة على المصالحة الفلسطينية.

ث. تريد الإدارة الأمريكية إستئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية دون ما تُسميه شروط مُسبقة كوقف الاستيطان أو حتى الإفراج عن الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل أوسلو.

ج. إنحازت الإدارة الأمريكية لإسرائيل خلال العدوان الأخير على قطاع غزة، حيث استخدمت عبارة (حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها).

ح. رحبت الإدارة الأمريكية بوقف إطلاق النار الذي أُعلن يوم ٢٠١٤/٨/٢٦.

خ. تُريد الإدارة الأمريكية استصدار قرار من مجلس الأمن بشأن قطاع غزة وهذا ما رفضناه، لأننا أكدنا رفض فصل الضفة عن غزة.

د. طلب الوزير كيري فرصة لوضع صيغة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار المطالب الفلسطينية والحاجات الأمنية الإسرائيلية، وتستمر النقاشات إلى الآن للبحث في إمكانية استصدار قرار من مجلس الأمن يأخذ بعين الاعتبار ما تُسميه الإدارة الأمريكية التوازن المطلوب بين الحاجات الفلسطينية والإسرائيلية. ونحذر في هذا المجال من خطورة مُحاولة تمرير مثل هذا القرار، لأنه سيُشكل تراجعاً عما ثبته القانون الدولي والشرعية الدولية لفلسطين.

أما ملخص الموقف الفلسطيني: فقد عبّر عنه الرئيس محمود عباس حين أكد للإدارة الأمريكية أنه لا يمكن استمرار الأوضاع على ما هي عليه .(status quo no more).

وأن على الإدارة الأمريكية مع المجتمع الدولي، ومن خلال اللجنة الرباعية الدولية ومجلس الأمن أو من خلال عقد مؤتمر دولي،الإعلان عن موعد مُحدد وملزم لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين المُستقلة وبعاصمتها القدس الشرقية على حدود ١٩٦٧.

وإن كان ذلك غير مُمكناً بالنسبة للإدارة الأمريكية، فإن الرئيس محمود عباس سيدعو إسرائيل لتحمل مسؤولياتها كافة كسلطة احتلال، ووقف التنسيق الأمني.

إذ أن استمرار الوضع الحالي:

- سُلطة فلسطينية دون سُلطة.
- إحتلال إسرائيلي دون كُلفة.
- وفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية.
- ومفاوضات بهدف المفاوضات مع إستمرار الإستيطان.

لا يمكن قبوله بعد اليوم.

وكذلك حق دولة فلسطين في الإنضمام للمواثيق الدولية بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، وهذا ما تم يوم ٢٠١٤/١٢/٣١.

٢. روسيا الإتحادية:

استمرت الاتصالات الروسية الفلسطينية خلال هذه الفترة على مُختلف المستويات، وشملت حسب التسلسل الزمني:

أ. زيارة رسمية للرئيس محمود عباس لروسيا الاتحادية حيث التقى في موسكو مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء ديمتري ميدفيدف ووزير الخارجية سيرجي لافروف بين ٢٤-٢٠١٤/٦/٢٦.

ب. الرئيس محمود عباس يوفد الدكتور صائب عريقات إلى موسكو حيث التقى وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، ونائبه بغدانوف، والمبعوث الروسي لعملية السلام فرنشنين في موسكو بين ١٨-٢٠١٤/٨/١٩.

ت. الرئيس محمود عباس يلتقي وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف. نيويورك. ٢٠١٤/٩/٢٤.

ث. الرئيس محمود عباس يلتقي نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بغدانوف. القاهرة. ٢٠١٤/١٠/١٢.
ج. الرئيس محمود عباس يوفد الدكتور صائب عريقات إلى موسكو حيث يلتقي وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف يوم ٢٠١٤/١٢/٢٢.
ح. الرئيس محمود عباس يلتقي المبعوث الروسي لعملية السلام سيرجي فرشنيين. رام الله. ٢٠١٤/١٢/٢٥.
خ. الدكتور صائب عريقات يلتقي المبعوث الروسي لعملية السلام سيرجي فرشنيين. أريحا. ٢٠١٤/١٢/٢٦.

إضافة إلى لقاءات مُتواصلة مع السفير الروسي في دولة فلسطين بشكل مُتواصل. ونستيطع تلخيص الموقف الروسي بما يلي:

أ. تدعم روسيا الاحادية بشكل تام الاستراتيجية الفلسطينية لليوم التالي (Day After)، حيث صوتت لصالح مشروع القرار الذي طُرح على مجلس الأمن يوم ٢٠١٤/١٢/٣٠.
ب. لا تزال المُطالبة الروسية جارية بعقد اجتماعات دورية للجنة الرباعية الدولية على المستوى الوزاري.
ت. تؤكد روسيا استعدادها لاستضافة مؤتمر دولي استناداً لقرار مجلس الأمن (١٨٦٠) لعام ٢٠٠٨، لإطلاق ومُتابعة عملية السلام بعد تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين المُستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية.
ث. تدعم روسيا إنضمام دولة فلسطين للمواثيق والمُعاهدات الدولية، بما فيها الإنضمام للمحكمة الجنائية الدولية.
ج. تدعم روسيا تحقيق المُصالحة الفلسطينية، وحكومة التوافق الوطني وتدعو للتمسك بها.
ح. ترفض روسيا استمرار الأوضاع على ما هو عليه، كما ترفض الاستيطان الإسرائيلي بكافة أشكاله وما يروج لحلول مرحلية أو انتقالية أو مُحاولات الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣. الاتحاد الأوروبي سويسرا، النرويج، والفاتيكان:

تواصلت اللقاءات الفلسطينية - الأوروبية خلال هذه الفترة وشملت لقاءات الرئيس محمود عباس مع:

أ. رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون. لندن. ٢٠١٤/٥/١٤.
ب. نائب رئيس الوزراء البريطاني نيك كليج. لندن. ٢٠١٤/٥/١٤.
ت. وزير الخارجية البريطاني السابق وليام هيج. لندن. ٢٠١٤/٥/١٤.
ث. رئيس وزراء بلغاريا. رام الله. ٢٠١٤/٥/٢١.
ج. قداسة البابا فرانسيس. بيت لحم. ٢٠١٤/٥/١٥.
ح. وزير خارجية النرويج. رام الله. ٢٠١٤/٥/٢٨.
خ. قداسة البابا فرانسيس. الفاتيكان. ٢٠١٤/٦/٨.
د. الرئيس الإيطالي. روما. ٢٠١٤/٦/٩.
ذ. وزير خارجية ألمانيا. رام الله. ٢٠١٤/٧/١٥.
ر. وزيرة خارجية إيطاليا. رام الله. ٢٠١٤/٧/١٥.
ز. وزير خارجية فرنسا. القاهرة. ٢٠١٤/٧/١٨.
س. وزير خارجية النرويج. الدوحة. ٢٠١٤/٧/٢٠.
ش. الرئيس محمود عباس يبعث برسالة لرئيس الاتحاد السويسري يُطالبه بعقد اجتماع للأطراف المُتعاقدة السامية لمواثيق جنيف لعام ١٩٤٩. ٢٠١٤/٧/٢٢.
ص. وزير خارجية بريطانيا فيليب هاموند. رام الله. ٢٠١٤/٧/٢٣.
ض. د. صائب عريقات يلتقي كريستيان بيرجر مُساعد البارونة كاثرين أشتون للشؤون السياسية. رام الله. ٢٠١٤/٨/٣.
ط. الرئيس محمود عباس يلتقي وفداً من الاتحاد السويسري. رام الله. ٢٠١٤/٨/٧.
ظ. الرئيس محمود عباس يلتقي الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند. باريس. ٢٠١٤/٩/١٩.
ع. الرئيس محمود عباس يلتقي رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية. باريس. ٢٠١٤/٩/١٩.
غ. الرئيس محمود عباس يلتقي وزير خارجية لوكسمبورغ. نيويورك. ٢٠١٤/٩/٢٤.
ف. الرئيس محمود عباس يلتقي رئيس الاتحاد الأوروبي. نيويورك. ٢٠١٤/٩/٢٥.
ق. الدكتور صائب عريقات يتلقي كاثرين أشتون المفوضة السامية للعلاقات الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي. نيويورك. ٢٠١٤/٩/٢٥.
ك. الرئيس محمود عباس يلتقي رئيس وزراء مالطا.نيويورك. ٢٠١٤/٩/٢٦.
ل. الرئيس محمود عباس يلتقي وزير خارجية النرويج. نيويورك. ٢٠١٤/٩/٢٦.
م. الرئيس محمود عباس يلتقي وزراء خارجية فرنسا، إيطاليا، السويد، لوكسمبورغ، والنرويج، والمفوضة السامية للعلاقات الخارجية الأمنية كاثرين أشتون. القاهرة. ٢٠١٤/١٠/١٢.

ن. الرئيس محمود عباس يلتقي وزير خارجية مالطا، رام الله، ٢٠١٤/١٠/٣٠.
ه. الرئيس محمود عباس يلتقي وزير خارجية الدنمارك، رام الله، ٢٠١٤/١١/٤.
و. الرئيس محمود عباس يلتقي وزير خارجية تشيكيا، رام الله، ٢٠١٤/١١/٦.
ي. الرئيس محمود عباس يلتقي المفوضة السامية للعلاقات الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي فيدريكا موغيرني، رام الله، ٢٠١٤/١١/٨.
أأ. الرئيس محمود عباس يلتقي وزير خارجية ألمانيا فرانك هانز شتنماير، رام الله، ٢٠١٤/١١/١٥.
بب. الرئيس محمود عباس يلتقي الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، باريس، ٢٠١٥/١/١١.
تت. الرئيس محمود عباس يقوم بزيارة رسمية لمملكة السويد ما بين ٩-٢٠١٥/٢/١٠، يلتقي خلالها جلالة الملك كارل السادس عشر غوستاف، ورئيس الوزراء ستيفان لوبين، ووزير الخارجية مارغوت فالتروم، ويقوم رسمياً بإفتتاح سفارة دولة فلسطين في السويد، بعد اعتراف مملكة السويد بدولة فلسطين.
ثث. الرئيس محمود عباس يقوم بزيارة للوكسمبورغ يوم ٢٠١٥/٢/١١، يلتقي خلالها الدوق الأكبر هنري، ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية جان اسلبورون.
جج. الرئيس محمود عباس يقوم بزيارة لبلجيكا يومي ١١-٢٠١٥/٢/١٢، يلتقي خلالها جلالة الملك فيليب، ورئيس الوزراء شارل ميتشيل ووزير الخارجية ديدييه رندوز.
حح. الرئيس محمود عباس يلتقي في بروكسل رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونيير، ورئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتز، والمفوضة السامية للعلاقات الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي فيدريكا موغيرني يوم ٢٠١٥/٢/١٢.
خخ. الرئيس محمود عباس يلتقي وزير خارجية ايرلندا، رام الله، ٢٠١٥/٢/١٧.

إضافة إلى القيام بعدد كبير من الاتصالات مع الرئيس الفرنسي، والمُستشارة الألمانية ورؤوساء وزراء بريطانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، وغيرها من الدول.

وبالإمكان تلخيص مواقف أوروبا بما يلي:

أ. تسلّم الرئيس محمود عباس رداً من الرئاسة السويسرية على رسالته التي طلب فيها عقد اجتماع للأطراف المُتعاقدة السامية، وبالفعل عُقد اجتماع الأطراف المُتعاقدة السامية في جنيف يوم ٢٠١٤/١٢/١٨، واتخذ قراراً بوجوب تطبيق ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ على أراضي دولة فلسطين المُحتلة (الضفة الغربية، القدس الشرقية، وقطاع غزة).
ب. لا تُعارض الدول الأوروبية تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطين المُستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود ١٩٦٧، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل.
ت. لا تُعارض الدول الأوروبية أن تُحدد عناصر الحل في قرار لمجلس الأمن الدولي وبيان للجنة الرباعية الدولية، حيث صوتت فرنسا ولوكسمبورغ لصالح مشروع القرار وامتنعت بريطانيا عن التصويت.
ث. تدعم دول الاتحاد الأوروبي بقوة المُبادرة المصرية لوقف إطلاق النار فيما يتعلق بقطاع غزة.
ج. يؤكد الاتحاد الأوروبي أنه على استعداد لمُساندة التوصل إلى ترتيبات مُستدامة تفي بالاحتياجات الأمنية والاقتصادية والإنسانية المشروعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك إعادة تشغيل مهمة مُساندة الحدود في رفح وتحديداً بعثة الـ (EU Bam) على معبر رفح.
ح. يؤكد الاتحاد الأوروبي على وجوب إعادة وتثبيت وجود السُلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وأبدى الاتحاد الأوروبي استعداده للمُساعدة في بناء ميناء غزة البحري ووضعه تحت إشراف دولي حال عودة السُلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة.
خ. قامت بريطانيا وفرنسا وألمانيا بعرض أفكار مُشتركة على شكل ورقة عمل لتثبيت التهدئة في قطاع غزة، والاستعداد لنشر بعثة المراقبة على معبر رفح، وغيرها من الإجراءات التي تكفل عودة السُلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة.
د. أكدت دول الاتحاد الأوروبي التزامها بالتوجهات الأوروبية (Guide Lines)، الخاصة بالتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وحذرت رعاياها من القيام بأي أعمال تجارية أو اقتصادية أو استثمارية مع المستوطنات أو أي مؤسسات مرتبطة بها.
ذ. أكدت دول الاتحاد الأوروبي من خلال بيان قمة مجموعة السبعة الكبار (G7) الذي صدر عن قمة بروكسل في تاريخ ٥/حزيران/٢٠١٤ أن حل الدولتين من خلال التفاوض يبقى الطريق الوحيد لصناعة السلام في المنطقة.
ر. أدان الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات ومن خلال بياناتعدة صدرت عن المفوضة السامية للعلاقات الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي أو من بيانات صدرت عن دول الاتحاد الأوروبي استمرار النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية،باعتبارها غير شرعية وفقاً للقانون الدولي وأنها تُشكل عقبة رئيسية أمام حل الدولتين.
ز. قررت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تمديد عضوية فلسطين مُمثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني في برنامج الشراكة من أجل الديمقراطية للعامين (٢٠١٤-٢٠١٦).
س. قررت السويد الاعتراف بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، ودخل القرار حيز التنفيذ في شهر نوفمبر ٢٠١٤.
ش. صوّت مجلس العموم البريطاني، والبرلمانات في فرنسا، وإيرلندا، والدنمارك ولكسمبورغ، وبلجيكا، وإسبانيا، والبرتغال، وإيطاليا، والبرلمان الأوروبي لصالح الاعتراف بدولة فلسطين.

٤. الأمم المتحدة :

تم تكثيف الاتصالات واللقاءات الفلسطينية مع السكرتير العام للأمم المتحدة، بان كي مون ومبعوثه السابق لعملية السلام روبرت سيري ومفوض غوث وتشغيل اللاجئين (U.N.R.W.A)، حيث التقى الرئيس محمود عباس مع السكرتير العام للأمم المتحدة في الدوحة يوم ٢٠١٤/٧/٢٠ ، وفي نيويورك يوم ٢٠١٤/٩/٢٥، وفي القاهرة يوم ٢٠١٤/١٠/١٢ . والتقى الدكتور رامي الحمد الله رئيس الوزراء مع السكرتير العام للأمم المتحدة في رام الله يوم ٢٠١٤/١٠/١٣ ، وقام السكرتير العام بزيارة لقطاع غزة يوم ٢٠١٤/١٠/١٤.

إضافة إلى عقد مجموعة من اللقاءات مع المبعوث الأممي السابق لعملية السلام روبرت سيري والمفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين. ومن الجدير بالذكر أنه تم تعيين وزير خارجية بلغاريا السابق (موليدنوف)، مبعوثاً جديداً للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

كما بعث الرئيس أبو مازن رسائل عدة للسكرتير العام للأمم المتّحدة طالب فيها بوجوب وقف العدوان على قطاع غزة، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المُحتلة (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة).

أهم التطورات في تلك الفترة على صعيد الأمم المتحدة:

أ. قام الرئيس محمود عباس بتوقيع صكوك إنضمام دولة فلسطين لـ (١٨ ميثاقاً دولياً).

ب. قام مجلس حقوق الإنسان في جنيف بإصدار مجموعة من القرارات: (حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المُحتلة وبما يشمل القدس وكذلك في الجولان السوري المحتل، وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المُحتلة بما فيها القدس الشرقية).

حيث حصلت هذه القرارات على أصوات من ٤٦ دولة ضد صوت واحد (الولايات المتّحدة الأمريكية).

ت. تم انتخاب إسرائيل (سُلطة الاحتلال) نائباً لرئيس اللجنة السياسية الخاصة بإزالة الاستعمار وذلك في تاريخ ٢٠١٤/٦/١٨.

واُعتبر انتخاب إسرائيل (سلطة احتلال) الوحيدة في العالم والتي لم تلتزم بأي من قرارات الأمم المتّحدة حول إنهاء الاحتلال والاستيطان والإنسحاب من الأراضي العربية المُحتلة عام ١٩٦٧، وصمة عار حقيقية على جبين المجتمع الدولي، فكيف يمكن مُكافأة سُلطة الاحتلال الوحيدة في العالم بهذا المنصب؟.

ث. حاول السفير رياض منصور وبالتعاون مع المجموعة العربية وبتعليمات من الرئيس محمود عباس، طرح مشروع قرار لوقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس وقطاع غزة، وإدانة هذا العدوان، إلا أنه لم يتمكن حتى من طرح مشروع القرار للتصويت.

ج. أصدر مجلس حقوق الإنسان يوم ٢٠١٤/٧/٢٣ قراراً بما يلي:

- تشكيل لجنة تحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية، وإنهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.
- الطلب من الحكومة السويسرية عقد مؤتمر الأطراف المتّعاقدة السامية، وبالفعل عقدت الأطراف المتّعاقدة السامية اجتماعاً لها يوم ٢٠١٤/٤/١٨، وأصدرت بياناً أكدت فيه إنطباق ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ على الأراضي الفلسطينية المُحتلة (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة).
- الطلب من المجتمع الدولي والسكرتير العام للأمم المتّحدة توفير الحماية للشعب الفلسطيني.

وقد صوتت ٢٩ دولة لصالح القرار وعارضته دولة واحدة (أمريكا) وامتنعت ١٧ دولة عن التصويت.

إضافة إلى ذلك قام السفير ابراهيم خريشة وبتعليمات من الرئيس أبو مازن بالطلب من رئيس مُنظمة الصحة العالمية تقديم تقرير مُفصل حول الأوضاع الصحية في أرض دولة فلسطين المُحتلة على أساس زيارة ميدانية لخبراء وفنيين من مُنظمة الصحة العالمية.

ح. يوم ٢٠١٤/١١/١٣ قامت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار(اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة للأمم المتّحدة بالتصويت بأغلبية ساحقة على قرارات خاصة بفلسطين تتعلق ببند وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا)، وبند اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

القرارات المتعلقة ببند وكالة الغوث (الأونروا):

١. قرار «تقديم المُساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين»: وتم إعتماده بأغلبية (١٦٥) دولة لصالح القرار ومعارضة دولة واحدة وإمتناع (٦) دول عن التصويت.
٢. قرار "النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ والاعمال القتالية التالية" وقد صوتت (١٦٥) دولة لصالح القرار وعارضته (٧) دول وإمتنعت (٤) دول عن التصويت.
٣. قرار "عمليات وكالة الأونروا"/ وتم اعتماده بأغلبية (١٦٤) دولة لصالح القرار ومُعارضة (٦) دول وإمتناع (٤) دول عن التصويت.
٤. قرار "مُمتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها": وتم إعتماده بأغلبية (١٦٥) دولة لصالح القرار ومُعارضة (٧) دول وإمتناع (٤) دول.

وقد أشارت القرارات المتعلقة ببند وكالة الأونروا إلى الظروف المعيشية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية البالغة الصعوبة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المُحتلة، وخاصة في قطاع غزة نتيجةً لاستمرار العدوان العسكري الإسرائيلي ولإستمرار الحصار الإسرائيلي المفروض عليه. وأكدت القرارات على الدور الحيوي الهام لوكالة الأونروا والجهود الحثيثة التي يبذلها موظفو الوكالة في تنفيذ ولايتها ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

القرارات المتعلقة ببند اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المُحتلة.

١. قرار «أعمال اللجنة الخاصة»: وتم إعتماده بـ (٩٠) دولة لصالح القرار وإمتناع (٧٥) دولة عن التصويت ومُعارضة (٩) دول.
٢. قرار "إنطباق إتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ أغسطس/آب ١٩٤٩ على الأرض الفلسطينية المُحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية المُحتلة الأخرى" وتم إعتماد القرار بأغلبية (١٦٠) دولة لصالح القرار ومُعارضة (٧) دول وإمتناع (٩) دول عن التصويت.
٣. قرار "المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المُحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المُحتل" وتم إعتماده بأغلبية (١٥٧) دولة لصالح القرار ومُعارضة (٧) دول وإمتناع (١١) دولة عن التصويت، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تبنيه وبالإجماع من قبل الإتحاد الأوروبي لأول مرة وبهذا ترسل هذه الدول الأوروبية رسالة قوية لإسرائيل.
٤. قرار "المُمارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المُحتلة، بما فيها القدس الشرقية" وتم إعتماده باغلبية (١٥٥) دولة لصالح القرار ومُعارضة (٨) دول وإمتناع (١١) دولة عن التصويت.

وأكدت القرارات المتعلقة ببند اللجنة الخاصة بالتحقيق في المُمارسات الإسرائيلية من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المُحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية وطالبت إسرائيل بالإمتثال لإلتزاماتها بموجب القانون الدولي والرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

واكدت القرارات مُجدداً على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المُحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتبرز أهمية هذه القرارات في ظل الأوضاع الحرجه والخطيرة الناجمة عن تصعيد إسرائيل لحملتها الاستيطانية المسعورة في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والإجماع الدولي على ضرورة الوقف الكامل للأنشطة الاستيطانية.

كما إعتمدت اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنية بالمسائل الإقتصادية والمالية، وبأغلبية ساحقةقراراً بعنوان "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المُحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المُحتل على مواردهم الطبيعية"، وقد صوتت (١٥٣) دولة لصالح القرار، بينما عارضته (٥) وإمتنعت (٨) دول عن التصويت.

المشاورات حول مشروع قرار مجلس الأمن:

بدأ السفير رياض منصور مشاورات مُكثفة حول مشروع قرار سوف يُطرح على مجلس الأمن يوم ٢٠١٤/٩/٢٦، وذلك مُباشرة بعد انتهاء الرئيس محمود عباس من كلمته أمام الاجتماع الـ (٦٩) للجمعية العامة.

أعاد مشروع القرار التأكيد على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات العلاقةكافة ، ووجوب إنفاذ ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ المتعلق بحماية المدنيين في وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية المُحتلة وبما يشمل القدس الشرقية.

وحل قضية اللاجئين استناداً للقرار ١٩٤،

والتذكير بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في ٩/تموز/٢٠٠٤،

والتذكير بقرار الجمعية ١٩/٦٧ لعام ٢٠١٢.

يطالب مشروع القرار بانسحاب إسرائيل (سلطة الاحتلال) بشكل كامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وبما يشمل القدس الشرقية وأن لا يتجاوز تطبيق ذلك نهاية عام ٢٠١٦.

وإلى وقف النشاطات الاستيطانيةكافة ، ووقف الاعتداءات ومُصادرة الأراضي وهدم البيوت وتهجير السكان وتثبيت التهدئة التي تم التوصل لها يوم ٢٠١٤/٨/٢٦، وإعادة إعمار قطاع غزة من خلال حكومة الوفاق الوطني وبالتعاون مع الأمم المتحدة، كما يدعو مشروع القرار إلى حل قضايا الوضع النهائي كافة استناداً لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، وخارطة الطريق ومبُادرة السلام العربية.

طُرح مشروع القرار للتصويت يوم ٢٠١٤/١٢/٣٠، وحصل على ثمانية أصوات، وصوتت أمريكا واستراليا ضده، وامتنعت ٥ دول عن التصويت.

المؤتمر الدولي لإعادة إعمار قطاع غزة- القاهرة- ٢٠١٤/١٠/١٢:

شارك الرئيس محمود عباس سيادة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي برئاسة المؤتمر الدولي لإعادة إعمار قطاع غزة والذي عُقد في القاهرة يوم ٢٠١٤/١٠/١٢، بمشاركة أكثر من ٦٠ دولة، حيث قررت الدول المُشاركة تقديم مبلغ ٥,٤ بليون دولار لإعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة من خلال حكومة التوافق الوطني وبالتعاون مع الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات العلاقة. وللأسف الشديد وإلى يومنا هذا، فإن هذه القرارات لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ .

كما بعث الرئيس محمود عباس رسالة إلى أعضاء اللجنة الرباعية يوم ٢٠١٤/١١/٢١. مرفقة بتقرير مُفصل عن الاعتداءات الإسرائيلية مُنذُ الأول من كانون ثاني ٢٠١٤ وحتى ١٨ نوفمبر ٢٠١٤ .[٤]

٤ أنظر ملحق رقم(٤)، رسالة السيد الرئيس محمود عباس لاعضاء اللجنة الرباعية الدولية مع التقرير.

خامساً: إسرائيل:

كما أسلفنا، فإن رد الحكومة الإسرائيلية على المُصالحة الفلسطينية جاء كالتالي:

١. وقف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية.
٢. تحديد أوجه التعامل مع السُلطة الفلسطينية.
٣. العدوان الإسرائيلي الذي بدأ في مُحافظة الخليل وانتقل إلى القدس الشرقية، حيث تم إحراق الصبي محمد أبو خضير ومن ثم العدوان الشامل على قطاع غزة لمدة ٥١ يوماً، أسفر عن ١٢ ألف بين شهيد وجريح ودمار هائل للبنى التحتية والمنازل والمستشفيات في قطاع غزة[٥].

لقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية من اختطاف وقتل ثلاثة إسرائيليين في مُحافظة الخليل ذريعة لعدوانها وجرائمها ولكننا نستطيع أن نُحدد أسباب العدوان بما يلي:

أ. تدمير مبدأ الدولتين من خلال إبقاء قطاع غزة خارج إطار الفضاء الفلسطيني، إذ تُدرك إسرائيل أن لا دولة فلسطينية في قطاع غزة ولا دولة فلسطينية دون قطاع غزة.
ب. تحطيم الوحدة الوطنية الفلسطينية وإحباط المُصالحة الفلسطينية.
ت. خنق وقتل حكومة التوافق الوطني الفلسطيني.
ث. استمرار الوضع القائم (Status-quo)، أي إبقاء السُلطة الوطنية دون سُلطة، والاحتلال الإسرائيلي دون كُلفة، مع إبقاء قطاع غزة خارج إطار الفضاء الفلسطيني.

أكد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على كل ذلك من خلال خطابه الذي ألقاه أمام اجتماع الجمعية العامة (٦٩) يوم ٢٠١٤/٩/٢٨.

دخلت إسرائيل في حملة انتخابية لا زالت مُستمرة منذ أشهر وكان وقودها تصعيد إرهاب الدولة المُمارس بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وإرهاب المجموعات الاستيطانية التي توجت يوم ٢٠١٥/٢/٢٥ بإحراق كنيسة في القدس ومسجد في الضفة الغربية.

إضافة إلى تأكيدات نتنياهو أن الحل السياسي لا يعني الإنسحاب من الضفة الغربية وإنما بتكريس نظام حكم ذاتي على ٤٠٪ من الضفة الغربية، مع قطاع غزة، ونستطيع القول أن ما هو مطروح يتمثل بدولة واحدة بنظامين (One State Two systems) أي دولة إسرائيل صاحبة السيادة واليد العُليا والمُسيطرة على الأجواء والمعابر الدولية والمطارات والموانئ.

أي حكم ذاتي على ٤٠٪ من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبإمكان الجانب الفلسطيني تسميتها دولة فلسطين والحصول على الاعترافات ضمن هذا المفهوم، أو قبول مبدأ الدولة كاملة السيادة على قطاع غزة والتنازل عن الضفة الغربية والقدس إلى الأبد.

لذلك يتوجب علينا في المجلس المركزي الفلسطيني التأكيد على رفضنا للحلول الانتقالية والمرحلية أو لما يُسمى بدولة غزة والتأكيد على مكانة دولة فلسطين القانونية على حدود ١٩٦٧ وبعاصمتها القدس الشرقية والتمسك بمبدأ أن لا دولة في قطاع غزة ولا دولة فلسطينية دون قطاع غزة، ولا معنى لدولة فلسطين بمكوناتها الضفة والقطاع أن تكون دولة مستقلة دون أن تكون القدس ببلدتها القديمة والمسجد الاقصى وكنيسة القيامة عاصمة لها.

٥ أنظر ملحق رقم (٥) حصر الخسائر والدمار في قطاع غزة من ١٣ حزيران وحتى ٢٦/آب/٢٠١٤.

سادساً : التوصيات:

على ضوءإستمرار النشاطات الإستيطانية الإسرائيلية وزيادتها بنسبة ٤٠٪ عام ٢٠١٤،[٦] ورفض إسرائيل لترسيم حدود الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، إضافة إلى رفضها الإفراج عن الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل أوسلو،وحجز وقرصنة أموال الشعب الفلسطيني، وإحتجاز إستحقاقات مالية أخرى، وتصعيد الإعتداءات والإغتيالات والإقتحامات والتنكر للإتفاقات وإستمرار حصار قطاع غزة براً وبحراً وجواً،

ووجوب تحديد العلاقات مع إسرائيل، وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ومتابعة إنضمام دولة فلسطين للمؤسسات والمواثيق الدولية، وتعزيز علاقاتنا العربية والدولية، نقدم التوصيات التالية:

١. **دعوة سُلطة الإحتلال (إسرائيل) لتحمل مسؤولياتها كافة عن الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المُحتلة (الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة).**

٢. **وقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سُلطة الإحتلال (إسرائيل).**

٣. **مجلس الأمن:** العمل من خلال اللجنة العربية التي تم تشكيلها من قبل مجلس الجامعة العربية في تاريخ ٢٠١٥/١/١٥، للتشاور مع أعضاء مجلس الأمن والمجموعات الإقليمية والدولية لإعداد مشروع قرار جديد لطرحه على مجلس الأمن في الوقت الذي تُقرره اللجنة العربية المُشكلة من (الكويت، مصر، الأردن، المغرب ، موريتانيا، فلسطين والأمين العام للجامعة العربية).

ونُحذر في هذا المجال من إحتمال صياغة مشروع قرار لإستصدار قرار من مجلس الأمن يحتوي على كل العناصر التي تم رفضها فلسطينياً وعربياً مثل (الدولة اليهودية، وبقاء قوات الإحتلال على نهر الأردن، أو مبدأ تبادل الأراضي، والدولة منزوعة السلاح، مع صيغ فضفاضة حول القدس واللاجئين).

مع التأكيد على أن الإعداد لمشروع قرار جديد في مجلس الأمنيجب أن يتضمن قيام دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وبعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين إستناداً للقرار «١٩٤» ومبادرة السلام العربية،والإفراج عن الأسرى، ورفض الدولة اليهودية أو أي صيغ أمنية من شأنها إبقاء القوات الإسرائيلية على طول نهر الأردن، وكل ما من شأنه إبقاء فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية .إضافة إلى إعتماد مُبادرة السلام العربية بعناصرها مُجتمعة وقرارات الشرعية الدولية من قرار «٢٤٢» إلى قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ لعام ٢٠١٢الذي إعترف بدولة فلسطين كعضو مراقب، والإلتزام بوقف شامل للإستيطان في الضفة الغربية، وبما فيها القدس الشرقية وبدون أي إستثناءات، والإفراج عن الأسرى.

على ان تُطلق عملية السلام من خلال مؤتمر دولي وتحت إشراف دولي، يضم إضافة إلى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن مُمثلين عن الدول العربية، والإتحاد الأوروبي، ودول (البركس)،وأن يُحدد سقفاً زمنياً للمفاوضات لمدة عام واحد، ويكون التنفيذ الكامل للإتفاق خلال مدة لا تتجاوز عامين.

وتتولى اللجنة التنفيذية لمُنظمة التحرير الفلسطينية مُتابعة ملف إعداد مشروع القرار الجديد لمجلس الأمن.

٤. **المواثيق الدولية:** تتولى اللجنة التنفيذية لمُنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس مُتابعة عمل اللجنة الوطنية العُليا لمُتابعة المحكمة الجنائية الدولية، وخاصة فيما يتعلق بإعداد ملف العدوان على قطاع غزة ٢٠١٤، وملف الإستيطان مُنذُ عام ١٩٦٨ وإلى يومنا هذا، وبما يشمل النشاطات الإستيطانيةكافة بما فيها إرهاب المجموعات الإستيطانية ومصادرة الأراضي، وهدم البيوت، والطرق الإلتفافية، والبنى التحتية، والبناء الإستيطاني بكافة أشكاله وجدار الفصل العنصري، وغيرها. والمتابعة الحثيثة في تنفيذ ما جاء بالفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية وإعتمادها كمرجع قانوني في قضية الإستيطان والجدار في جميع تحركاتنا الدولية.

كما تتابع اللجنة التنفيذية عمل اللجنة الوزارية المُشكلة لمواءمة القوانيين الفلسطينية مع الإلتزامات التي ترتبت على دولة فلسطين من إنضمامها لعدد من المواثيق الدولية.

٦ أنظر المُلحق رقم «٦» حول النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٤.

إضافة إلى إعداد صكوك الإنضمام لعدد آخر من المُعاهدات والمؤسسات والمواثيق والبروتوكولات والإتفاقات الدولية.

وإستمرار المساعي مع السكرتير العام للأمم المتحدة لإنشاء نظام خاص للحماية الدولية للشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المُحتلة.

٥. **التأكيد** للمجتمع الدولي بأن إنضمام دولة فلسطين للمواثيق الدولية وبما فيها المحكمة الجنائية الدولية يُعتبر حقاً لدولة فلسطين وإجراءاً واجب الإتباع للحفاظ على مبدأ الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وحماية مصالح الشعب الفلسطيني.

٦. **متابعة** ملفات المحاكم التي تُقام ضد منظمة التحرير الفلسطينيةوالسُلطة الفلسطينية ومؤسساتها في المحاكم الأمريكية، والإستئناف على قرار محكمة نيويورك الأخير، ورفع قضايا ضد حكومة إسرائيل لقتلها مواطنين فلسطينيين يحملون الجنسية الأمريكية.

٧. **إستمرار** السعي لدى دول الإتحاد الأوروبي للحصول على إعترافها بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وبعاصمتها القدس الشرقية، وخاصة بعد إعتراف مملكة السويد وتصويت عدد من البرلمانات الأوروبية لصالح الإعتراف بدولة فلسطين. وتثمين وشكر مملكة السويد لإعترافها بدولة فلسطين، وكذلك فرنسا ولوكسمبورغ لتصويتهما لصالح مشروع القرار العربي في مجلس الأمن.

٨. **تكثيف** العمل مع الإتحاد الأوروبي لمُساندة دولة فلسطين في سعيها لإحالة ملفي الإستيطان والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠١٤، للمحكمة الجنائية الدولية. وكذلك لتنفيذ قرار الأطراف المتعاقدة السامية لمواثيق جنيف لعام ١٩٤٩، بإنطباق ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ على الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المُحتلة (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة).

٩. **العمل** مع الإتحاد الأوروبي لتعزيز التوجهات الأوروبية (Guidelines)، والخاصة بمُقاطعة منتوجات المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المُحتلة.

١٠. **العمل** مع مؤسسات الإتحاد الأوروبيكافة لمنع إدراج أي حركة أو فصيل فلسطيني على قائمة الإرهاب، وإتخاذ قرار يُميز بين حق المقاومة المشروع والإرهاب.

١١. **إستمرار** العمل والتنسيق مع لجنة مُبادرة السلام العربية برئاسة دولة الكويت، وضمان إجتماعاتها بشكل دوري وكلما إقتضت الضرورة ذلك.

١٢. **إشراك** الجامعة العربية في مساعي دولة فلسطين لتقديم ملف الإستيطان وملف الإعتداء على قطاع غزة عام ٢٠١٤ ، للمحكمة الجنائية الدولية.

١٣. **إستمرار** عمل اللجنة الوزارية العربية (الكويت، فلسطين والأمين العام للجامعة العربية)، مع سويسرا الدولة الحاضنة لمواثيق جنيف لعام ١٩٤٩، وذلك لإيجاد السُبل والوسائل لإنفاذ ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ على الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المُحتلة (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة).

علماً أن الرئيس محمود عباس سوف يقوم بزيارة لسويسرا يوم ٨و٩ آذار ٢٠١٥ ، لهذا الغرض.

١٤. **العمل** مع الأمين العام للجامعة العربية ودولة الكويت (رئاسة القمة) لضمان تفعيل شبكة الأمان المالية التي أقرتها قمة الكويت العربية في آذار ٢٠١٤، لتوفير ١٠٠ مليون دولار شهرياً للسُلطة الفلسطينية في حال استمرت إسرائيل (سُلطة الاحتلال) باحتجاز أموال الشعب الفلسطيني.

١٥. **ضمان** إقرار الإستراتيجية الفلسطينية في القمة العربية القادمة المُقرر عقدها في القاهرة أواخر شهر آذار ٢٠١٥.

١٦. **تشكيل** لجنة من المجلس المركزي الفلسطيني لدراسة إمكانية سحب إعتراف مُنظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل، وبأن يكون الإعتراف متبادلاً بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.على أن تُقدم اللجنة توصياتها لإجتماع المجلس المركزي القادم.

١٧. **تستمر** مُنظمة التحرير الفلسطينية مُمثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني أي كان مكان تواجده.

١٨. **تستمر** عضوية دولة فلسطين بكافة المُنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية.

١٩. **التسريع** بإستكمال مُتطلبات المُصالحة الفلسطينية، وبما يضمن الإتفاق على إجراء إنتخابات لرئاسة دولة فلسطين وللمجلس الوطني الفلسطيني.

٢٠. **قبل** إجراء الإنتخابات يجب عقد جلسة للمجلس الوطني الفلسطيني، وبمُشاركة حركتي «حماس» و «الجهاد» لإنتخاب لجنة تنفيذية جديدة لمُنظمة التحرير الفلسطينية، لتكون الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٦٧ لعام ٢٠١٢.

٢١. **التأكيد** على أن المجلس الوطني الفلسطيني هو برلمان دولة فلسطين.

٢٢. **الإنتهاء** من صياغة الدستور الفلسطيني وإقراره والمصادقة عليه في الإجتماع القادم للمجلس المركزي.

وبناءاً على قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في إجتماعه الأخير، قامت اللجنة السياسية لمُنظمة التحرير الفلسطينية بعرض عدد من التوصيات أمام اللجنة التنفيذية لمُنظمة التحرير الفلسطينية، لا بد للمجلس المركزي من إعتمادها كقرارات:

أ. قيام اللجنة التنفيذية بالمُتابعة المُباشرة والتفصيلية وبشكل دوري ودائم للأوضاع في القدس العاصمة، والنهوض بمؤسساتها ودفاعها الشُجاع والباسل عن ترابها الوطني وصمود شعبنا على أرضها وحماية مُقدساتها المسيحية والإسلامية، وتنظيمإجتماع أسبوعي مُخصص لهذا الغرض، ورفض ومُقاومة التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى المُبارك.
ب. مواصلة دعم كفاح الأسرى في سبيل الحرية وضد سياسة الإرهاب الإسرائيلية.
ت. المُساندة المُباشرة للمُقاومة الشعبية وخاصة الإستيطان وتطوير العلاقة والدعم للجانها الوطنية والمناطقية، وإعتبار ذلك في مُقدمة مهام مُنظمة التحرير ومؤسساتها على جميع الصعد.
ث. الإعتناء المُباشر بوضع تجمعاتنا الفلسطينية في مُخيمات اللجوء وقيام اللجنة التنفيذية بالمُتابعة الحثيثة لأوضاع شعبنا في سوريا ولبنان وفي المهاجر بشكل أكثر فعالية.
ج. مواصلة الحملة المُنظمة والمتواصلة للإعتراف بدولة فلسطين من قبل الحكومات والبرلمانات والاحزاب عالمياً، ومراكمة المكاسب التي تحققت في هذا الميدان خاصة في أوروبا وأمريكا اللاتينية.
ح. تطوير النشاط الدعائي والثقافي لحماية الهوية الوطنية ضد كل أشكال التطرف والإرهاب ومن أجل نشر قيم التسامح والتنوير والعدالة وسائر القيم الإنسانية.

عندما ندعو لتحديد العلاقة مع إسرائيل، أو دعوة سُلطة الإحتلال (إسرائيل) لتحمُل مسؤولياتها كافة، فهذه ليست دعوة لحل السُلطة الوطنية الفلسطينية، التي نعتبرها ثمرة كفاح الشعب الفلسطيني، وما نقصده في هذا المجال هو رفض قيام إسرائيل بتحويل السُلطة الوطنية الفلسطينية، التي ولدت لنقل الشعب الفلسطيني من الإحتلال إلى الإستقلال، إلى سُلطة لدفع الرواتب والتنسيق الأمني. إذ أن حكومات إسرائيل المُتعاقبة نجحت في تجريد السُلطة الفلسطينية من ولايتها في كافة المجالات الأمنية والجغرافية والشخصية والقضائية والإقتصادية.

ليس المطلوب مُناقشة حل السُلطة الفلسطينية أو عدمه، فهذا ليس مطروحاً، ولكن المطلوب يتمثل بوجوب تحديد السبيل إلى إحداث التوازن المطلوب في العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية القائمة على أساس التزامات مُتبادلة، وليس مجرد التزامات فلسطينية دون أي التزامات إسرائيلية.

فكما نضع إستراتيجية فإن إسرائيل وضعت إستراتيجية تقوم على أساس:

- إبقاء السُلطة الفلسطينية دون سُلطة، أي سُلطة وظيفية.
- إستمرار الإحتلال الإسرائيلي وبما يشمل استمرار التوسع الإستيطاني وتهويد القدس، دون كُلفة.
- إبقاء قطاع غزة خارج إطار الفضاء الفلسطيني، فإما أن تكون هناك دولة في قطاع غزة أو ضمان عدم قيام دولة فلسطينية أذ لا يمكن قيامها من دون قطاع غزة.
- تكريس مفهوم الدولة الواحدة بنظامين (One State with two systems).

بأي حال من الأحوال لا يمكن قبول إستمرار الأوضاع على ما هي عليه، خاصة وأننا نعرف تمام المعرفة أن نتائج الإنتخابات الإسرائيلية القادمة المُقرره يوم ١٧ آذار ٢٠١٥، لن تُغير الوضع القائم، وأن أي إئتلاف حاكم في إسرائيل سوف يستمر في تنفيذ إستراتيجية الحكومة الحالية. وما ميز الإنتخابات الإسرائيلية هذه المرة تمثل بإتفاق الكتل العربية على تشكيل القائمة العربية الموحدة وما يحمله ذلك من مؤشرات إيجابية للمستقبل.

إن تنفيذ الإستراتيجية الفلسطينية بكافة ركائزها العربية، والأمريكية، والإسرائيلية، والأوروبية، وروسيا والصين ودول البركس، ودول عدم الإنحياز، ومُنظمة الدول الأمريكية، والإتحاد الإفريقي. وقبل كل ذلك فلسطينياً وبما يتطلب إنهاء الإنقسام وتحقيق المُصالحة، وتعزيز صمود أبناء شعبنا على أرض دولته المُحتلة في الضفة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، وتصعيد سُبل ووسائل المُقاومة الشعبية السلمية ضمن خطة متواصلة ومنهجية. إضافة إلى إنضمام دولة فلسطين للمؤسسات والمواثيق والمُعاهدات والبروتوكولات الدولية، سيعني بالضرورة إختصار المسافات لإعادة دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وبعاصمتها القدس الشرقية إلى خارطة الجغرافيا.

لقد دخلت العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية إلى نُقطة اللاعودة، وسوف تقوم الحكومة الإسرائيلية بتصعيد خطواتها ضد الشعب الفلسطيني ومُنظمة التحرير الفلسطينية وسُلطته الوطنية بعد الإنتخابات الإسرائيلية، وهذا ما يجب توقعه والعمل على مواجهته، خاصة وبعد أن تقوم دولة فلسطين بإحالة ملف الاستيطان وملف العدوان على قطاع غزة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

مُعادلتنا الصعبة تعني، أننا لا نستيطع التأجيل، أو أخذ وقت مُستقطع، أو التعادل أو التأخير أو القفز على المراحل، أو الخسارة فليس أمامنا من خيار إلا الحفاظ على مشروعنا الوطني الفلسطيني المُتمثل بإعادة دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وبالقدس الشرقية عاصمة لها، وحل قضايا الوضع النهائي كافة، وعلى رأسها قضية اللاجئين، والإفراج عن الأسرى وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة.

ملحق (١):

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

POSTAL ADDRESS—ADRESSE POSTALE: UNITED NATIONS, N.Y. 10017
CABLE ADDRESS—ADRESSE TELEGRAPHIQUE: UNATIONS NEWYORK

Reference: C.N.13.2015.TREATIES-XVIII.10 (Depositary Notification)

ROME STATUTE OF THE INTERNATIONAL CRIMINAL COURT
ROME, 17 JULY 1998

STATE OF PALESTINE: ACCESSION

The Secretary-General of the United Nations, acting in his capacity as depositary, communicates the following:

The above action was effected on 2 January 2015.

The Statute will enter into force for the State of Palestine on 1 April 2015 in accordance with its article 126 (2) which reads as follows:

"For each State ratifying, accepting, approving or acceding to this Statute after the deposit of the 60th instrument of ratification, acceptance, approval or accession, the Statute shall enter into force on the first day of the month after the 60th day following the deposit by such State of its instrument of ratification, acceptance, approval or accession."

6 January 2015

Attention: Treaty Services of Ministries of Foreign Affairs and of international organizations concerned. Depositary notifications are issued in electronic format only. Depositary notifications are made available to the Permanent Missions to the United Nations in the United Nations Treaty Collection on the Internet at https://treaties.un.org, under "Depositary Notifications (CNs)". In addition, the Permanent Missions, as well as other interested individuals, can subscribe to receive depositary notifications by e-mail through the Treaty Section's "Automated Subscription Services", which is also available at https://treaties.un.org.

ملحق (٢):

Cour Pénale Internationale
International Criminal Court

Le Greffier
The Registrar

H.E. Mr Mahmoud Abbas
President of the State of Palestine

Ref: 2015/IOR/3496/HvH

Date: 7 January 2015

Excellency,

I hereby confirm receipt, on 1 January 2015, of your 31 December 2014 "Declaration Accepting the Jurisdiction of the International Criminal Court" which was lodged with me pursuant to article 12(3) of the Rome Statute, and in which you state that "the Government of the State of Palestine recognises the jurisdiction of the Court for the purpose of identifying, prosecuting and judging authors and accomplices of crimes within the jurisdiction of the Court committed in the occupied Palestinian territory, including East Jerusalem, since 13 June 2014."

Pursuant to Rule 44(2) of the Rules of Procedure and Evidence, a declaration under article 12(3) of the Rome Statute has the effect of the acceptance of jurisdiction with respect to the crimes referred to in article 5 of the Statute of relevance to the situation, as well as the application of the provisions of Part 9 of the Statute and any rules thereunder concerning to States Parties.

I hereby accept the declaration and I have transmitted it to the Prosecutor for her consideration. This acceptance is without prejudice to any prosecutorial or judicial determinations on this matter.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Herman von Hebel

Maanweg 174, 2516 AB The Hague, The Netherlands – Maanweg 174, 2516 AB La Haye, Pays-Bas | www.icc-cpi.int
Telephone – Téléphone +31(0)70 515 85 15 / Facsimile – Télécopie +31(0)70 515 85 55

ملحق (٣):

دولة فلسطين
الرئيس

مرسوم رقم ( ) لسنة 2015م
بشأن تشكيل اللجنة الوطنية العليا المسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية

رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
بعد الاطلاع على أحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية،
والاطلاع على أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته،
والاطلاع على قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 2015/01/21م،
وبالإشارة إلى التوقيع على صكوك الانضمام إلى مجموعة الاتفاقيات والبروتوكولات، لا سيما صك الانضمام إلى ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، وإيداع الإعلان الأول حول قبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق بدءً من تاريخ 13 حزيران/ يونيو 2014م،
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،

رسمنا بما هو آت:

مادة (1)
تنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم لجنة وطنية عليا تسمى "اللجنة الوطنية العليا المسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية"، وتشكل بالتعاون مع المؤسسات والوزارات الفلسطينية بما فيها المؤسسات الأهلية ذات العلاقة.

مادة (2)
تقوم اللجنة بالمهام الآتية:
1. إعداد وتحضير الوثائق والملفات التي ستقوم دولة فلسطين بتقديمها وإحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية من خلال لجنة فنية ترأسها وزارة الخارجية، وتقرر اللجنة الوطنية العليا أولوياتها بهذا الخصوص، ولها الاستعانة بمن تراه مناسباً، وتشكيل اللجان الفنية والقانونية المتخصصة بحيث تكون اللجنة الوطنية العليا مرجعية لها.
2. تقوم اللجنة الوطنية العليا بمواصلة المشاورات مع المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المؤسسات الدولية والمحلية ذات الصلة، ومستشارين قانونيين، ومحامين وشركات محاماة للدفاع عن أبناء الشعب الفلسطيني في مواجهة أية دعوى أو انتهاكات أو جرائم ترتكب بحقه وتقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.
3. تتابع اللجنة الوطنية العليا، الاتصالات مع مؤسسات المجتمع المدني، إقليمياً، ودولياً، وتضع خطة إعلامية شاملة بخصوص مختلف المهام الملقاة على عاتقها.

دولة فلسطين
الرئيس

مادة (3)

ترصد موازنة خاصة، بناءً على خطة تقدمها اللجنة الوطنية العليا للرئيس، وفقاً لاحتياجات العمل، وتقدم اللجنة الوطنية العليا تقارير دورية للرئيس حول أعمالها.

مادة (4)

تجتمع اللجنة الوطنية العليا كلما دعت الحاجة لذلك بناءً على طلب من رئيسها.

مادة (5)

تشكل اللجنة الوطنية العليا على النحو الآتي:

1. السيد/ د. صائب عريقات رئيساً
2. وزارة الخارجية مقرراً
3. السيد/ محمود اسماعيل
4. السيدة/ د. حنان عشراوي
5. السيد/ د. نبيل شعث
6. السيد/ جميل شحادة
7. السيد/ د. أحمد مجدلاني
8. السيد/ واصل أبو يوسف
9. السيدة/ آمال حمد
10. السيد/ قيس أبو ليلى
11. السيد/ د. مصطفى البرغوثي
12. السيد/ بسام الصالحي
13. السيدة/ زهيرة كمال
14. السيد/ حسن العوري
15. السيد/ د. مجدي الخالدي
16. السيد/ أمين مقبول
17. السيد/ شوقي العيسة
18. السيد/ د. غسان الخطيب
19. هيئة شؤون الأسرى والمحررين
20. وزارة العدل
21. وزير شؤون القدس
22. رؤساء الأجهزة الأمنية
23. النائب العام
24. نقيب المحامين
25. نقيب الصحافيين
26. السيد/ د. غازي حمد
27. السيدة/ خالدة جرار
28. السيد/ محمد حوراني (المجلس الاستشاري)
29. السيد/ د. ممدوح العكر
30. السيد/ راجي الصوراني
31. السيد/ عصام يونس
32. السيد/ شعوان جبارين
33. السيد/ د. جاد اسحق
34. السيد/ المحامي رجا شحادة
35. السيد/ محمد حسين الصيفي (المجلس الوطني)
36. السيد/ أسامة سعد
37. السيد/ محمد النحال
38. السيد/ عبد الرحمن أبو النصر
39. السيد/ خليل أبو شمالة
40. السيد/ صلاح أبو ركبة

دولة فلسطين
الرئيس

مادة (6)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا المرسوم.

مادة (7)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: /2015/02م

محمود عباس
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

ملحق (٤):

H.E. Mrs. Federica Mogherini

High Representative of the European Union

for Foreign Affairs and Security Policy,

Brussels

November 21, 2014

Dear Mrs. Mogherini,

I submit the enclosed report on Israeli violations of law in the occupied State of Palestine against Palestinian civilians.

The report exposes the impunity with which Israeli forces and illegal settlers, encouraged by the government of Prime Minister Netanyahu and protected by Israeli security forces, terrorize the Palestinian population and enflame an already tense and dangerous situation in the region.

Over the past several weeks, Israel has dramatically escalated its violations against Palestinians in occupied East Jerusalem through settlement construction, forced displacement, denial of the right to access and worship at the Aqsa Mosque compound, and through violent repression of expressions of opposition to these illegal and provocative measures. While the Palestinian leadership calls for restraint, the Netanyahu government makes a tense situation even more precarious by announcing thousands of new settlement housing units. Once again, the Israeli government has chosen settlements over negotiations, colonization over the two-state solution, and apartheid over equality and coexistence.

We reiterate our call for the international community to demand that Israel meet its legal obligation, as an occupying power, to protect the Palestinian population living under its occupation and that it hold its forces and violent settlers accountable for their crimes. Israel's refusal to put an end to rampant settler violence against Palestinian civilians is yet another reason why the international community should recognize the State of Palestine on the 1967 border and support Palestinian efforts to set a deadline for ending the Israeli occupation. Supporting these initiatives is an investment in peace needed to save the two-state solution from vanishing.

Sincerely,

Mahmoud Abbas

President of the State of Palestine
Chairman of the Executive Committee of the P.L.O

State of Palestine

Palestine Liberation Organization

Negotiation Affairs Department

23 November 2014

A GLIMPSE INTO ISRAELI VIOLATIONS IN 2014

January 01st – November 18th, 2014

Over the course of this year, Israeli violations of international human rights and humanitarian law, including the killings, injuries and destruction of Palestinian lives and properties have continued unabated. So far, the death toll has greatly exceeded that of last year – rising sharply to more than **2,136 Palestinians** compared to **56** in 2013. The vast majority of the killings took place during Israel's 53 day-long criminal assault on Gaza. In the West Bank, 75 Palestinians have been killed since the beginning of 2014.

Acts of settler violence reported in 2014 have reached 855 incidents to date. Among these incidents were the attacks on Palestinians during the olive harvest, the murder of a 5 year old girl, placing into a coma a 4 year old girl, attacking mosques, and raiding villages and towns. These incidents which were reported to the Israeli police have not been properly investigated. According to a recent report by Israeli human rights organization Yesh Din, **less than 7.4 percent of investigation files led to indictments** of Israeli civilians (settlers) who were suspected of attacking Palestinians and their property. Moreover, 85.2% of the police files concluded were closed due to the police's failure to investigate properly.[1]

There has also been an alarming increase in attacks to religious sites, especially against the Aqsa Mosque, reaching 265 incidents so far this year. Furthermore, there has been a sharp and frightening increase in the incitement by Israeli officials against Palestinians and the Palestinian leadership.

Recent statements by Israeli ministers against the Palestinian president and the two state solution are but an example of such incitement:

[1] http://www.yeshdin.org/userfiles/file/%D7%93%D7%A3%20%D7%A0%D7%AA%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%9D%20%D7%90%D7%A0%D7%92%D7%9C%D7%99%D7%AA.pdf

"Rather than look for a solution, I am seeking a way to manage the conflict and our relations in a way to strengthen our mutual interests. It is time to free ourselves of the concept that everything leads to a framework that is called a state. From my standpoint, they can call it the Palestinian empire. I don't care. It would basically be autonomy." Moshe Ya'alon - October 17th, 2014).

Abu Mazen, one of the greatest terrorists spawned by the Palestinian nation, bears direct responsibility for the blood of the Jews. At a time when we were preoccupied with illusions about the diplomatic process, the Palestinians were preparing an infrastructure of combined terror and incitement. Even concrete barricades don't stop terror, but instead encourage it. Abu Mazen has declared war on Israel and we have to respond accordingly." Naftali Benett - November 18th, 2014).

The lethal combination of organized incitement by the Israeli government and settler violence have played a major role in flaring the tension in Jerusalem. For instance, Israeli officials including members of the Israeli government and the Knesset, and joined by the Israeli security forces, lead extremists to forcibly enter Al Haram Al Sharif, provoking Palestinians and Muslims at large and threatening to change the character of the conflict into a religious one.

Examples of Israel's violation in East Jerusalem & the rest of the occupied West Bank.

Killings:

- Sa'id Ali, an 85 year old resident of Kufr Qaddum village in Nablus, was killed through tear gas inhalation from tear gas grenades fired by Israeli forces suppressing a demonstration against the continued closure of the village. (01/01/2014)

- Mohammed Mubarak, 22 year old resident of Jalazoun Refugee camp in Ramallah, was shot and killed by Israeli forces near Ein Sinya village. (29/01/2014)

- Israeli forces raided Bir Zeit village killing Mu'taz Washaha and injuring and arresting several other Palestinian residents. (27/02/2014)

- Jihad Al-Tawil (A resident of Silwan) died while in custody in an Israeli prison. He had been arrested for *allegedly* driving an unregistered vehicle. (25/02/2014)

- Israeli forces opened fire against several residents of Beitin village in Ramallah for *allegedly* throwing rocks, killing Saji Darwish, a 19 years old resident of the village. (10/03/2014)

- Israeli forces shot and killed Ahmed Khaled, 36 years old resident of Nablus, as he was leaving the mosque during morning prayers. (22/06/2014)

- Israeli forces shot and killed Mustafa Aslan, 24 year old resident of Qalandia refugee camp, during a demonstration in the camp. (25/06/2014)

- Fatima Rushdi, a 65 year old Palestinian woman, died from a heart attack she suffered as Israeli soldiers stormed her house in Aboud refugee camp in Hebron. (29/06/2014)

- Israeli forces shot and killed Yusef Abu Zagha, 20 year old resident of Jenin refugee camp, as he was returning to his house following morning prayers. (01/07/2014)

- Israeli forces shot and killed Munir Al Badarin, 21 year old resident of Al Samou' village in Hebron, for *allegedly* throwing rocks during a demonstration in the village against Israel's assault on Gaza. (14/07/2014)

- Israeli forces stationed at Al-Ram junction (near Jerusalem) shot and killed Mohammed Al Shawamreh, 22 years old resident of Al-Ram, for *allegedly* throwing rocks during a demonstration against Israel's assault on Gaza. (21/07/2014)

- Israeli forces stationed near Bethlehem shot and killed Mohammed Hamamreh, 19 years old resident of Husan village in Bethlehem, for *allegedly* throwing rocks during a demonstration against Israel's assault on Gaza. (22/07/2014)

- Israeli forces stationed at Qalandia checkpoint shot and killed Mohammed Al-Araj, a 17 year old resident of Qalandia refugee camp in Jerusalem, for *allegedly* throwing rocks during a demonstration against Israel's assault on Gaza. (24/07/2014)

- Israeli forces stationed at Al-Jalameh checkpoint in Jenin, shot and killed Bassem Abu Al-Rub, 19 years old resident of Jenin, for *allegedly* throwing rocks during a demonstration against Israel's assault on Gaza. (25/07/2014)

- Israeli forces stationed at Huwara checkpoint near Nablus, shot and killed Khaled Odeh and Tayeb Shihadeh, for *allegedly* throwing rocks during a demonstration against Israel's assault on Gaza. (25/07/2014)

- Israeli forces stationed at the west entrance of Beit Fajjar shot and killed Nassir Taqatqa, a 14 year old boy, for *allegedly* throwing rocks during a demonstration against Israel's assault on Gaza. (25/07/2014)

- Israeli forces stationed at the entrance of Beit Ummar village near Hebron shot and killed 3 residents of the area: Hisham Abu Mariya, Sultan Al-Za'aqiq, and Abdel Hamid Baraghit for

allegedly throwing rocks during a demonstration against Israel's assault on Gaza. (25/07/2014)

- Israeli forces stationed at the Aroub refugee camp shot and killed Eid Al Faseelat, 26 years old, for *allegedly* throwing rocks during a demonstration against Israel's assault on Gaza. (25/07/2014)

- Israeli forces shot Ala' Zughair, a 16 year old boy from Ithna, Hebron, during a demonstration against Israel's assault on Gaza on 21st of July. He later died from the wounds sustained. (29/07/2014)

- Israeli forces shot and killed Oday Jaber, 23 year old resident of Safa village near Ramallah, for *allegedly* throwing rocks during a demonstration in the village against Israel's assault on Gaza. (01/08/2014)

- Israeli forces shot and killed Tamer Faraj Sammour, 22 year old resident of Tulkarem, for *allegedly* throwing rocks during a demonstration against Israel's assault on Gaza. (01/08/2014)

- Israeli forces shot and killed Mohammed Nayef Ja'abis, 21 years old resident of Jerusalem, for *allegedly* trying to overrun Israelis in Jerusalem. (04/08/2014)

- Israeli forces stationed in Pesagot settlement shot and killed Mohammed Ahmad Al Qattari, 19 years old resident of Ramallah, for *allegedly* throwing rocks during a demonstration against Israel's assault on Gaza. (08/08/2014)

- Israeli forces stationed in Hebron shot and killed Nadir Idris, 42 year old resident of the city, for *allegedly* throwing rocks during a demonstration against Israel's assault on Gaza. (08/08/2014)

- Israeli forces stationed at the entrance of Al Fuwar refugee camp shot and killed Khalil Anati, 11 year old resident of the camp, for *allegedly* throwing rocks during a demonstration against Israel's assault on Gaza. (10/08/2014)

- Mohammed Mutasim Bashirat, resident of Tamoun village, was killed by an Israeli military UXO as he was herding his sheep in the village. (11/08/2014)

- Israeli forces shot Hassa Ashour, 16 years old, during a demonstration in the village against Israel's assault on Gaza. Hassa later died of the injuries sustained. (23/08/2014)

- Hanadi Abu Sbatin, 20 years old infant, died at a Jerusalem hospital after she suffocated from Israeli-fired tear gas in the area. (28/08/2014)

Annex II:

The following table summarizes Israeli violations in the course of this year.

COMPARISON TABLE OF EVENTS OVER THE YEAR 2014

EVENT 2014	January	February	March	April	May	June	July	August	September	October	November - 18th	Total
Killings	7	4	13	1	2	14	1456	605	17	10	7	2136
Injuries	108	166	141	140	113	181	9072	3150	89	119	124	13403
Israeli Raids	607	568	571	551	546	918	451	522	464	387	238	5823
Arrests	529	458	457	354	433	781	605	605	407	396	337	5362
Home Demolition	37	19	13	35	20	8	9248	16	13	20	26	9455
Attacks on Private Properties	132	128	142	122	108	311	73	40	83	81	73	1293
Flying Checkpoints	506	466	484	511	491	555	446	485	513	480	263	5200
Attacks on Religious Sites	22	23	23	29	21	29	24	26	27	25	16	265
Settler Violence	91	69	87	77	70	102	146	62	28	76	47	855

State of Palestine
Palestine Liberation Organization
Negotiation Affairs Department

August 27, 2014

SPECIAL REPORT

GAZA UNDER FIRE

Israel's Criminal Assault on the Occupied State of Palestine

OVERVIEW

Statistics after 53 days of the Israeli aggression against the Gaza Strip
(July 6th – August 27th)

An open- ended ceasefire has been reached. Few hours before the cease-fire went into effect yesterday at 7:00pm (Palestine Time), Israeli occupation forces killed at least 12 Palestinians and injured more than 64 in shelling and raiding several areas in Gaza.

The cease-fire agreement has put to an end the most recent Israeli criminal aggression against Gaza which has killed at least 2,143 Palestinians (including at least 577 children, 263 women and 102 elderly) and injured over 11,230 people (including at least 3374 children, 2088 women and 410 elderly). In addition to the killings and injuries, Israeli assaults have brought massive destruction to the besieged Gaza and made Palestinians' lives a misery. UNRWA and Governmental Schools, residential towers and buildings, places of worship, hospitals, ministries, heritage sites, amusement parks, factories, agricultural areas, fisheries and farms among others were all deliberately targeted and extensively damaged.

It is expected that the number of people killed will continue to increase due to several bodies that are still being rescued from under the rubble as well as people that would die of their injuries.

"There is another topic that we will address, namely: what next? Gaza Strip alone suffered from three wars in 2008-2009, 2012, and 2014. Should we expect another war after a year or two? Until when will the cause remain unresolved? We will put forward our vision to the leadership and will continue consultations thereof with our brothers and the international community. However, the vision should be very clear, very specific, and understood from A-Z, because engaging in vague negotiations is something we cannot continue to do"

President Mahmoud Abbas

State of Palestine
Palestine Liberation Organization
Negotiation Affairs Department

August 27, 2014

Statistics of 53 Days of Israeli Aggression against the Gaza Strip
July 6that 00:00 AM – August 27th at 12:00 PM [1]

- Palestinians killed: 2,143
- Palestinians Injured: 11,230
- Demolished Structures: 10,800
- Partially Demolished Structures: 8,000
- Damaged Homes: 46,000
- Schools Damaged: 141 Government Schools and 136 UNRWA Schools
- Damaged Hospitals and Health Centers – 10 hospitals and 7 PHC clinics were damaged, 5 hospitals and 44 primary health clinics were closed, 16 ambulances were damaged, and 83 health personnel injured, 23 health personnel died after Israeli airstrikes.
- Attacks against Religious Sites – 73 mosques cannot be used and 197 have been partially damaged. Ten Muslim cemeteries have been targeted. Two Churches and one Christian cemetery have been Partially Damaged. Two Churches and one Christian cemetery have been Partially Damaged.

Not less than 600,000 people began to return to their areas of residence, in many cases to find their homes completely destroyed or simply not fit for living - 1,700,000 people (the entire population of the Gaza Strip) have been affected by the destruction of electricity, water and waste water infrastructures.

Israeli disregard to the lives of Palestinians has resulted in the killing of hundreds. Instead of learning from previous experiences, some countries gave green light to Israeli forces to bombard and invade the Gaza Strip. The international community has the legal and moral responsibility to protect the Palestinian population living under Israeli occupation and to hold Israel accountable regarding its severe violations of the international humanitarian law. Lack of accountability will continue to fuel Israeli atrocities and crimes. Lack of international action will continue to increase the list of people killed, injured and displaced.

[1] Sources: Ministry of Education, Ministry of Health, Ministry of Public Works and Housing

ملحق (٦):

دولة فلسطين
منظمة التحرير الفلسطينية
دائرة شؤون المفاوضات

كانون ثاني ٢٠١٥

المخططات الاستيطانية لعام ٢٠١٤

واصلت إسرائيل في عام ٢٠١٤ تنفيذ العديد من الاستراتيجيات التي تستهدف بسط سيطرتها على الأراضي الفلسطينية من خلال تصعيد وتيرة بناء المستوطنات الإسرائيلية حيث بلغ عدد المستوطنين إلى أكثر من ٥٧٦,٠٠٠ مستوطن وتتواجد اليوم أكثر من ١٤,٥٢٣ وحدة سكنية استيطانية في مراحل مختلفة من التخطيط و/أو الترخيص والتنفيذ في الضفة الغربية المحتلة وتتركز معظم هذه المخططات الاستيطانية في وسط وشمال الضفة الغربية وخصوصا في مدينة القدس ثم في بيت لحم وسلفيت حسب الآتي:

- **شمال غرب القدس المحتلة**
رامات شلومو (٢,١٦٠ وحدة) راموت (٧٣٨ وحدة) وجفعات زئيف (٥٩٢ وحدة).

- **شرق القدس المحتلة**
كفار أدوميم (٣٠٤ وحدة). كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطط لتسريع إنشاء مخطط E١ وبناء (٣,٤٢٦ وحدة) على الأقل مع أن الحكومات الإسرائيلية السابقة التزمت بعدم البناء في هذه المستوطنة الجديدة.

- **جنوب القدس المحتلة**
غيلو (٧٠٨ وحدة)، هار حوما (٥١٢ وحدة). مخطط لبناء مستوطنة جديدة في غفعات همتوس تتكون من (٢,٣٣٥ وحدة) للمستوطنين الإسرائيليين.

- **غرب بيت لحم**
بيتار عليت (٦٣٠ وحدة) إفرات (٥٢٧ وحدة)

- **جنوب بيت لحم**
يتم التخطيط لانشاء ٢٥٠٠ وحدة سكنية شمال مستوطنة إفرات في مخطط E٢، وذلك تحضير لإنشاء مستوطنة جديدة جنوب مدينة بيت لحم. الأمر الذي سيساهم في فصل مدينة بيت لحم عن المناطق الجنوبية ومدينة الخليل ومنع أي تطور عمراني باتجاه الجنوب وهي الجهة الوحيدة المتبقية والمتاحة للنمو العمراني. من الجدير بالذكر أن E٢ تقع إلى الشرق من جدار الضم والتوسع. وتتشارك مخططات E١ المذكورة أعلاه و E٢ بخطورتهما على قطع التواصل الجغرافي للأراضي الفلسطينية.

- **شمال الضفة الغربية في محافظة سلفيت**
أرئيل (٩٧٠ وحدة)، بروخين (٥٥٠ وحدة)، مستوطنة جديدة «ليشيم» (١٩٤ وحدة) وتقع على بعد نصف كيلومتر من عاليه زهاف. كرني شومرون (٢٣٧ وحدة)، إيمانويل (٢٠٤ وحدة)، القانا (١٦٩ وحدة)، يكير(١٦٠ وحدة)

ترتبط هذه المستوطنات جميعها بعضها البعض عن طريق جدار الفصل وشبكة طرق متكاملة ممتده بين جميع المستوطنات. يتمثل الهدف المزدوج الذي تسعى إليه حكومة الإحتلال لتحقيقه هو إنجاز توسيع نطاق التواصل بين المستوطنات والمناطق الإسرائيلية مع تواجد أدنى عدد من السكان الفلسطينيين الذين يقيمون داخل القرى والمدن الفلسطينيه وعزل المدن الفلسطينيه جغرافيًا عن بعضها البعض وعن سائر مناطق الضفة الغربية المحتلة.

المستوطنات الإسرائيلية المقامة داخل التجمعات السكانية الفلسطينية في البلدة القديمة في القدس المحتلة والمناطق المحيطة

تقوم الحكومة الإسرائيلية جنباً إلى جنب مع الجمعيات الإستيطانية ببناء حلقة إستيطانية حول وداخل البلدة القديمة في مدينة القدس بهدف تعديل التوازن الديموغرافي وتبرير ادعاءاتها الباطلة بممارسة سيادتها على المدينة، وضمان عدم إمكانية تقسيم المدينة وفقاً لحدود عام ١٩٦٧. كل ذلك لتحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الأماكن المقدسة والسياحية المهمة. من ضمن المشاريع ذات التمويل الخاص، يتواصل البناء الاستيطاني في مواقع متعددة داخل وحول البلدة القديمة في القدس المحتلة.

"حديقة الملك" أو الحديقة التوراتية هي واحدة من خطط الاستيطان الأكثر إثارة للجدل في القدس الشرقية، وجزء من المخطط الشروع في بناء مركز تجاري جديد في حي سلوان، حيث تخطط جمعية "إلعاد" الاستيطانية اليهودية تحول ما يعرف بمتنزه "جيفعات"، والمقام على أرض تبلغ مساحتها خمسة دونمات تقع على مسافة ١٠٠ متر جنوب المسجد الأقصى المبارك، إلى مجمع تجاري يضم موقفًا يتسع لـ٤٠٠ سيارة تحت الأرض. وسوف يتم ربط هذا المجمع بحائط البراق من خلال أنفاق تمر تحت أسوار البلدة القديمة بالقرب من باب المغاربة. ولإقامة المشروع دمر الاحتلال وجمعية "إلعاد" الاستيطانية عشرات الموجودات الأثرية الإسلامية والعربية، إضافة إلى تدمير آثار عريقة من الفترة العربية (اليبوسية/ الكنعانية)، وحتى الآن كشفت الحفريات عن عملات ذهبية وعن آثار ومباني أموية كبيرة والذي يعود تاريخيها الى نهاية القرن السابع وبداية القرن الثامن ميلادي.

أمّا أحدث أشكال الإستيطان الإسرائيلي داخل وحول البلدة القديمة فهو يتألف من عدد من الأنفاق قيد البناء. لا تزل أعمال الحفر جارية في الأنفاق بمحاذاة المسجد الأقصى في البلدة القديمة في القدس الشرقية وفي حي سلوان، كما يلي: الإنتهاء من حفر نفق بطول ١٠٠ متر في منطقة حمام العين في الحي الاسلامي في البلدة القديمة نحو الحرم الشريف. كما يتم إجراء حفريات في نفق حائط المبكى الحالي تحت الحرم الشريف تسببت بأضرار للعديد من الممتلكات المجاورة. كما تم اسكتمال حفر نفق جديد بعمق ٦٠٠ متر تحت مسجد عين سلوان ومنازل فلسطينية خاصّة في منطقة سلوان من قبل مؤسسة إلعاد وبإشراف سلطة الآثار الاسرائيلية لربط المستوطنين الاسرائيليين في سلوان بالحرم الشريف.

ومن ضمن المشاريع ذات التمويل الخاص، يتواصل البناء الاستيطاني في مواقع متعددة داخل وحول البلدة القديمة في القدس المحتلة:

- وافقت بلدية الاحتلال على بناء ٢٠ وحدة سكنية من أصل ٩٠ وحدة سكنية لمستوطنة يهودية جديدة التي ستتضمّن ستة مباني يتألف كل منها من ثمانية طوابق، وكنيس، وروضة أطفال، وحديقة، وذلك في حي الشيخ جرّاح الفلسطيني في القدس الشرقية. سوف تُبنى المستوطنة في مكان فندق شيبرد المجاور لمقر الشرطة الاسرائيلية وفندق حياة (المبني أيضاً على أرض فلسطينية مصادرة).
- اكتمل بناء ١٠٠ وحدة من أصل ٤٠٠ وحدة خطط لبنائها في مستوطنة نوف زهاف في قرية جبل المكبّر الفلسطينية وهي الآن جاهزة للسكن.
- كما يتواصل بناء ٦٦ وحدة سكنية في مستوطنة معاليه هازيتيم في منطقة رأس العامود في القدس المحتلة.
- هنالك مستوطنة أخرى مخططة بالقرب من بوابة يافا في ميدان عمر بن الخطاب حيث تزعم مجموعة عطريت كوهانيم الاستيطانية أنها اشترت فندقين من كنيسة الروم الأرثوذكس، وتحاول الآن السيطرة على هذين الفندقين. وتُحاول إسرائيل تدعيم سيطرتها على هذا الميدان الذي يمتد من سيتاديل عبر الحي الأرمني إلى الحي اليهودي.
- مشروع بوابة الأزهار (Flower Gate) هو مقترح لبناء ٢١ وحدة سكنية للمستوطنين وكنيس على ٤ دونمات بالقرب من برج اللقلق في الزاوية الشمالية المحتلة من البلدة القديمة. وأقرّت لجنة التخطيط المحلية المشروع، لكنه مازال قيد الدراسة لدى لجنة التخطيط الاقليمية في وزارة الداخلية الاسرائيلية. وتم إلى اليوم هدم عشرة مباني، بينما صدرت أوامر بهدم ستة منازل في المنطقة.
- في حي الشيخ جرّاح، طردت سلطات الإحتلال الاسرائيلية إثنى عشر عائلة فلسطينية من منازلهم من ضمن ٢٨ منزلاً فلسطينياً عيّنت للاخلاء لبناء مستوطنة جديدة باسم شيمعون هتساديك. تم للتو تقديم مخطط للمستوطنة المؤلفة من ٢٠٠ وحدة سكنية ستقام على مساحة ١٨ دونم إلى لجنة القدس للتخطيط والبناء في بلدية الإحتلال. بينما يستمر السماح للاسرائيليين بإعادة تملّك ما يُزعم أنه ممتلكات يهودية سابقة في القدس المحتلة، يُحرم الفلسطينيون من ذات الحق مع أنهم يملكون أكثر من ٧٠٪ من الممتلكات في القدس الغربية.
- لجنة التخطيط اللوائية في القدس الغربيه التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية تدرس الموافقة على مخطط ٥١٨٧٠ الذي ينص على إنشاء أكاديمية عسكرية إسرائيلية على مساحة ١٤ دونم في سفوح جبل الزيتون شمال شرق البلدة القديمة المحتلة. حيث يضم المخطط إقامة كلية عسكرية للقيادة والأركان العسكرية الإسرائيلية ومكاتب لقادة الكلية العسكرية وقيادة الأركان، وستستوعب الكلية قرابة ٤٠٠ طالب عسكري و١٣٠ أكاديميا. سوف تصبح هذه الأكاديمية العسكرية واحدة من البؤر الإستيطانية حول البلدة القديمة. يعتبر جبل الزيتون ذو أهمية دينية للمسلمين وللمسيحيين.

إن المستوطنات الاسرائيلية التي تُقيمها المجموعات الاستيطانية اليهودية المتطرفة داخل التجمعات الفلسطينية في البلدة القديمة ليست فقط غير قانونية وفقاً للقانون الدولي، لكنها أيضاً استفزازية. إن سيطرة هذه المجموعات الاستيطانية بالقوة على هذه الممتلكات، ومضايقتها اليومية للفلسطينيين والتواجد المستمر لقوات الأمن الخاصّة يساهم في عسكرة الصراع وخلق سيناريو مماثل للبلدة القديمة في الخليل حيث تُسيطر قلة من المستوطنين الاسرائيليين على حركة وتطور الغالبية من السكان الفلسطينيين.

المخططات الاستيطانية الاسرائيلية في الضفة الغربية لعام ٢٠١٤

النمو السكاني الإستيطاني
تضاعف منذ عام ١٩٩٥

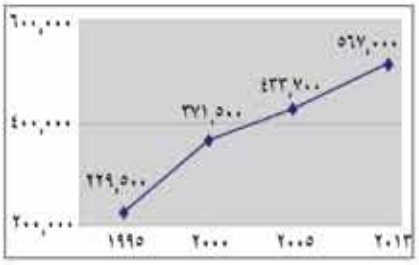

الأرض الفلسطينية المقيدة بالمستوطنات الإسرائيلية والجدار

السكان الفلسطينيين المتأثرين بصورة مباشرة بالجدار

- نسبة السكان المعزولين عن الأراضي الزراعية: ٪١٢,٤
- نسبة السكان الفلسطينيين غربي الجدار المعزولين عن باقي الأراضي الفلسطينية: ٪١٠,٦

* يشمل الرقم المناطق التي تحتلها إسرائيل في القدس الشرقية ووادي اللطرون